INTOSAI

المجلة الدولية

للتدقيق الحكومي

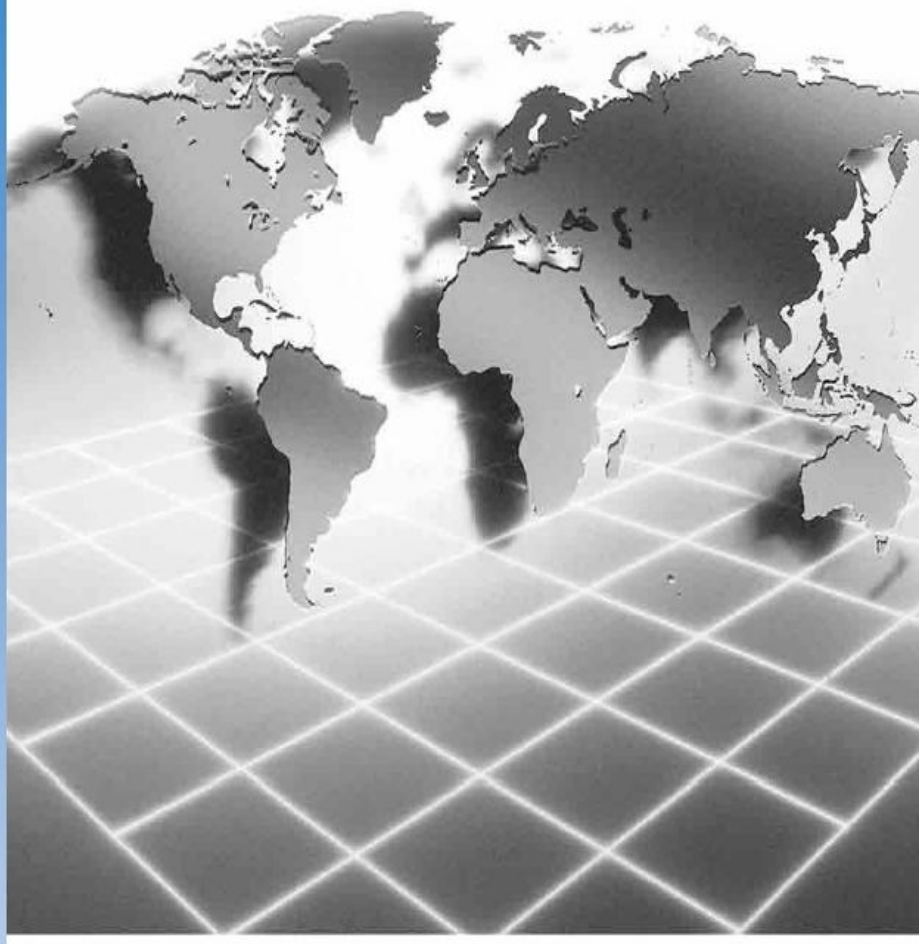

يوليو - 2008

يوليو 2008
مجلد 35 ، عدد 3

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي 2008

هيئة التحرير
جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
شيلا فريزر، المدقق العام ، كندا.
فائزة الكافي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
كلود اوزبالدو ، مراقب عام ،فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير
دونالد دراش (الولايات المتحدة).

مساعدو رئيس التحرير
لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون
مكتب المدقق العام (كندا).
خالد بن جمال (اسوساي-الهند).
لوسيان سيكالو (اسباساي-تونجا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمين العام للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
بادبرا ايسبينوزا مورينو (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسائلة الحكومة (الولايات المتحدة).

الإدارة
سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي
آرتورو غونزاليز دي أراجون، المدقق العام لاتحاد الرقابة العليا ، المكسيك، *رئيس المجلس*
ترانس نومبيب، مراقب عام مكتب المراقب العام، جنوب أفريقيا، *النائب الأول لرئيس المجلس*
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية، *النائب الثاني لرئيس المجلس*
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا، *أمين عام المجلس*
لي جياي، مدقق عام مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
بول ار اس اولسوورث مدير تدقيق مكتب التدقيق لجزر كوك
زيريو بوجي، رئيس غرفة الحسابات ، كوديفوا
ارباد كوفاتش، رئيس، هنغاريا
فينود راي، مراقب ومدقق عام الهند
يون تشرل جون، رئيس الرقابة والتفتيش ، كوريا
علي الحسناوي، المدقق العام للجنة الشعبية العامة لأعمال التدقيق والرقابة الفنية، الجماهيرية العربية الليبية
لويس منتينيغرو ايسبينوزا، رئيس المجلس الأعلى للرقابة العليا ، نيكاراغوا
يورغن كوزمو، المدقق العام في ريكسيرفيسيون، النرويج.
سيرجي فاديموفتش ستيباشين، رئيس غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية
البرت ادواردز، مدير التدقيق، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس و نيفس
تيم بر، المراقب والمدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
جين دودارو، المراقب العام وكالة لمكتب مسائلة الحكومة، الولايات المتحدة الأميركية
كلودا أوسبالدو روسيان أوزكاتينغ، المراقب العام ، فنزويلا

المحتويات

الافتتاحية 2

أنباء موجزة..... 4

جهود التدقيق لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب..... 7

تدقيق برامج زج المعاقين في القوى العاملة..... 14

مؤتمر الأوروساي السابع في بولندا..... 19

أضواء على الخطة الإستراتيجية 26

من داخل الانتوساي 29

مستجدات مبادرة تنمية الأنتوساي 32

مفكرة الأنتوساي 34

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول) ، باللغات العربية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
Room 7813 nw 441 G Street N.W.
Washington D.C. 20548, USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: *intosaijournal@gao.gov*

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :
www.intosai.org
أوعلى موقع المجلة intosaijournal@gao.gov .

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International, Ann Arbor. Michigan, U.S.A

www.intosaijournal.org

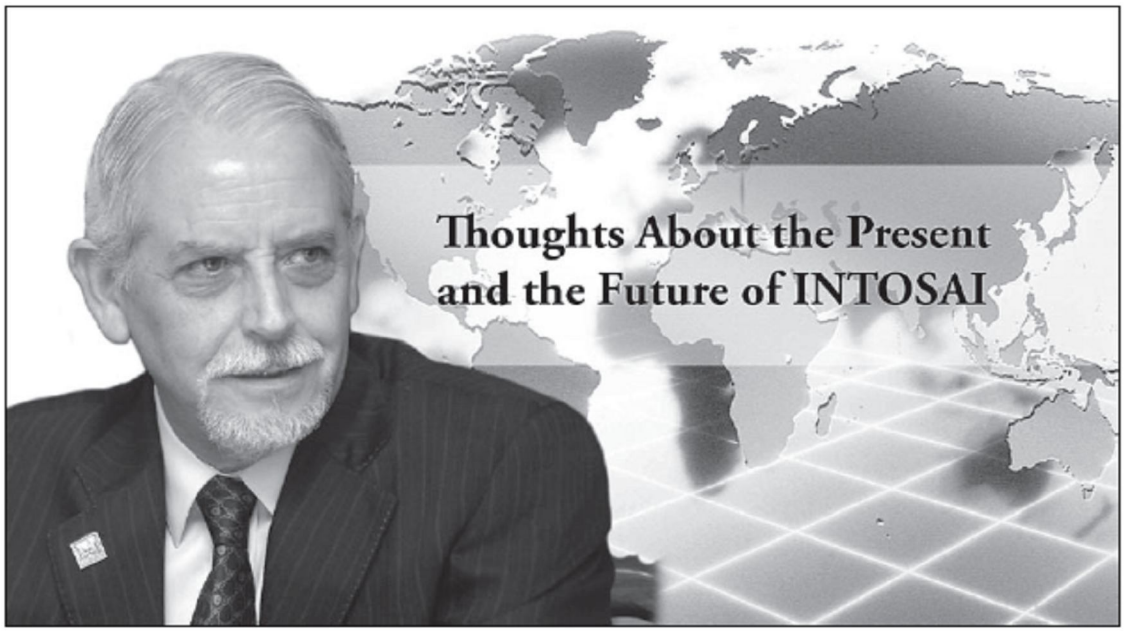

أفكار حول حاضر الأنتوساي ومستقبلها

آرتورو جونزاليز دي أراغون
مراقب عام المكسيك ورئيس مجلس إدارة منظمة الانتوساي

بداية أود أن اشكر مجلة الانتوساي على إتاحتها لي الفرصة للمساهمة ببعض الأفكار حول حاضر ومستقبل هذه المنظمة الرائدة و العمل المشترك لأجهزة الرقابة العليا.

جلب التطور الذي يشهده عالمنا المعاصر معه تحديات لا سابق لها أمام مؤسسات الرقابة العليا ، تتمثل في تلك القوى الديناميكية المحركة التي أفرزتها العولمة وطالت بآثارها العلاقات الدولية ، الى جانب ظواهر لا تعترف بالحدود من قبيل التغير المناخي وأسعار النفط وأزمة الغذاء ، و الثورة في ميدان الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتحولات الديمقراطية المتواصلة ، ناهيك عن السعي الدؤوب للاستحواذ على الأسواق العالمية ، كل هذه القضايا مجتمعة تستلزم منا العمل على تغيير الأنماط المتبعة في الماضي من اجل مجابهة التحديات الجسام التي يمليها الحاضر والمستقبل.

ولعل العبرة الأساسية في كل ما ذكرته هي إننا يجب ان نواصل مواكبة مسيرة التغير إذا ما أردنا التأثير في سير الأحداث بدل أن نكتفي بمجرد الاستجابة لها ، فالزمن يسير قدما لا يعرف للانتظار سبيلا.

ان المستقبل لا يحمل معه مشكلات عسيرة وحسب، بل يقدم أيضا أدوات جديدة للتصدي لها ، لذا علينا أن لا نرضخ للواقع مطلقا في مواجهة هذه الظروف بل الأحرى ان نحث الخطى وراء ابتكار حلول تتعدى حدود حاضرنا، وان نأخذ في الحسبان عواقب أفعالنا ، فالمستقبل هو ملك للأجيال القادمة التي نتحمل في سبيلها مسؤولية كبرى فما ننجزه اليوم سيغير غدا وجه العالم الجديد الذي نعكف على بناءه.

وفي خضم هذه السلسلة من الأسباب والنتائج يلعب تدقيق الموارد العامة دورا أساسيا في إرساء دول تنعم بالحرية والديمقراطية والرخاء. لذا وجب علينا أن ننهض بالمهمة التي وضعها المجتمع على عاتقنا بحماسة وشعور بالمسؤولية، وهي غاية يمكننا أن نعول من اجل بلوغها على موهبة وإرادة أبناء المجتمع ونظرائهم في المجتمعات الأخرى من هذا العالم الذين يتطلعون إلى تحقيق الرقي من خلال العمل الدؤوب لإعلاء شأن مجتمعاتهم التي يعيشون ويعملون في كنفها.

ترتكز منظمة الانتوساي على مبدأ المساواة ، حيث يحظى كل عضو في هذه المنظمة بحق الانتخاب، بصرف النظر عن مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا او اللغة التي نتحدث بها أو التفويض الذي منحنا إياه المجتمع لنتشرف بالعمل في خدمته.

وقد لمس المشاركون في مؤتمر الانكوساي الذي عقد في المكسيك في 2007 هذه المساواة، فكان واحداً من أكبر المزايا التي انطوت عليها هذه التظاهرة هو الوقوف على حقيقة ان المشاركين من شتى أنحاء العالم الذين تحلوا بروح المسؤولية والعطاء كانوا على أتم الاستعداد لمشاطرة الآخرين خبراتهم ومعلوماتهم و للتعلم منهم . لقد اتخذت تدابير مهمة لوضع أدلة العمل التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية للانتوساي للسنوات 2005-2010 موضع التطبيق وللعمل على إنجاح هذا المجهود على صعيد العالم قاطبة، حيث تابعت المجموعات الإقليمية، ومجموعات العمل ، واللجان الرئيسية و الفرعية ، وفرق العمل، العمل في المجالات ذات الصلة. ولا ريب ان الانخراط الفعلي في الجهود الرامية إلى جمع كبار الخبراء الدوليين للعمل على القضايا التي نتطلع إلى معالجتها هو مدعاة للتشجيع والتفاؤل.

ان منظمة الانتوساي لقادرة على تحقيق ما تصبو إليه في ان تغدو منظمة دولية أنموذجية طالما حرصت مؤسسات الرقابة العليا على تكثيف تبادل خبراتها الدولية ، والتعرف على أفضل الممارسات ، والمشاركة بمنهجيات عمل جديدة لتيسير التدقيق الكفء على موارد المجتمع. إذ كان للعمل المشترك المنبثق من دمج هذه الجهود مع إطار عمل خطتنا الإستراتيجية الفضل في تحقيق نتائج ملموسة. واذ نحن ماضون في السير على هذا الدرب فإننا نعول على التزام وجهود مجتمع الانتوساي بأسره في متابعة تحقيق التقدم .

فالتضامن والاستعداد لمد يد العون إلى مؤسسات الرقابة العليا المحتاجة للدعم هما سمتان بارزتان تطبعان التعاون ما بين أعضاء المنظمة. واليوم ، تعد الحرفية ، والمقدرة الفنية ، وجودة العمل المرتكزات الأساسية في تحقيق أداء يقوم على الفاعلية والكفاءة والتدبير الاقتصادي. بالتالي أصبحت برامج تبادل الخبرات بين أجهزة الرقابة العليا تكتسب الأهمية لأنها أتاحت للخبرة بان تغدو موردا مشتركا. ومن خلال هذا التفاعل باتت الأجهزة الرقابية العليا الأكثر تطورا قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه نظيراتها من الأجهزة الاخرى. ان واجبنا يحتم علينا ان نرتقي بمستوى تطور نتاجنا المشترك ، وتصميم منهجياتنا الجديدة ، والعمل على إدخال نظم تكنولوجيا المعلومات وبث أفضل الممارسات بين مجتمع الانتوساي إلى أقصى مدى يمكن بلوغه.

ولعل ما يجب ان ينصب عليه التركيز بنحو خاص هو التجديد القادم لخطة الانتوساي الإستراتيجية. اذ ينبغي لهذه الخطة ان لا تأخذ في الاعتبار النجاحات المذهلة التي تحققت في ظل الخطة الحالية فحسب بل كذلك التطورات الأخيرة الحاصلة في العالم ، وهو تجديد ينبغي ان يقود المنظمة نحو المستقبل لكي يتسنى لنا اللحاق بركب التغير والاستعداد لمواجهة أية تحديات قد تبرز أمامنا.

إن نطاق التدقيق العالي يتجاوز بأشواط حدود الأرقام والتقارير. فقد عهد المجتمع إلينا بمسؤولية جسيمة هي مراقبة استخدام الموارد العامة دونما كلل ، وهي مهمة تقتضي منا ان نرفع من درجة التزامنا بتنفيذ واجباتنا بمزيد من الكفاءة والفاعلية. بيد أننا لسنا بمفردنا في انجاز هذه المهمة، اذ تقف وراءنا الانتوساي – ذلك المجتمع وتلك المنظمة الدولية العريقة التي تتولى تعظيم جهودنا ودفعنا إلى الوقوف في وجه التحديات الجديدة ، فالانتوساي تستمد قوتها من قوة أعضاءها ، لذا دعونا نواصل المسير معا من اجل تقدم مساعينا في إرساء ثقافة حقيقية للمسائلة.

لقد أمسى دور المؤسسة الرقابية العليا في تطوير الشفافية والمسائلة مبدءا شاملا ينبغي ان يسود على الجميع بلا استثناء ، لذا فليس لنا ان نخذل المجتمع مادام قد وضع ثقته فينا.

ختاما يسرني استقبال مشاركاتكم على العنوان الالكتروني : bfuentes@asf.gob.mx
في حال رغبتم في إبداء رأيكم بمنظمة الانتوساي او بهذه الافتتاحية.

أخبار موجزة

كندا

مفوض جديد للبيئة والتنمية المستديمة

أختير سكوت فوغان في مايو 2008 لمنصب مفوض البيئة والتنمية المستديمة ضمن دائرة المراقب العام الكندية OAG ليتولى مهام مراقبة الخطط الإستراتيجية للتنمية المستديمة والإشراف على انجاز الدعاوى البيئية نيابة عن المراقب العام علاوة على تدقيق الإدارة الحكومية الكندية لأنشطة البيئة و التنمية المستديمة.

عمل السيد فوغان في ميدان علوم الاقتصاد البيئي لمدة تزيد على العشرين عاما ، وقد انظم الى دائرة المراقب العام الكندي قادما من منظمة الدول الأميركية التي كان يشغل فيها منصب مدير قسم التنمية المستديمة منذ سنة 2003 . عمل قبل ذلك أستاذا زائرا مع منظمة كانيجي اندومينت للسلام الدولي في العاصمة واشنطن ، ورئيسا لبرنامج البيئة والاقتصاد والتجارة في مفوضية شمال أميركا للتعاون البيئي في مونتريال ، ومستشارا للمسائل البيئية في منظمة التجارة العالمية ، كما شغل مناصب مختلفة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يحمل السيد فوغان درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ، وهو احد خريجي جامعات أدنبرة، و دولهاوس، و ماونت اليسون .

يأتي تعيين السيد فوغان في هذا المنصب خلفاً للسيد رون ثومبسون الذي تقاعد من عمله في دائرة المراقب العام الكندية بعد ان أمضى 31 سنة في الخدمة. وإضافة الى عمله كمفوض مؤقت للبيئة والتنمية المستديمة للفترة بين يناير 2007 لغاية مايو 2008 شغل السيد ثومبسون منصب مساعد المراقب العام منذ سنة 1985. وفي عام 1999 تقلد مسؤولية العلاقات الدولية وعمل على توجيه مشاركة دائرة المراقب العام الكندية مع منظمة الانتوساي ، كما كان له دور كبير في لجنة المعايير المحاسبية وساعد على وضع الخطة الإستراتيجية للانتوساي.

تولى السيد ثومبسون استضافة المباحثات الخارجية نيابة عن دائرة المراقب العام وكان مسؤولا عن مشروعات بناء القدرات المؤسساتية لأجهزة الرقابة العليا الممولة من وكالة التنمية الدولية الكندية. وكان أيضا داعما قويا لبرنامج البعثات السنوية في دائرة المراقب العام الكندية المخصص للمدققين من مؤسسات الرقابة العليا في الدول المتقدمة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة المراقب العام بريد الكتروني:
communications@oag-bvg-gc.ca
الموقع الالكتروني: www.oag-bvg.gc.ca

الكويت

اتفاقية للتعاون الثنائي مع كازاخستان

في مايو 2008 استضاف مكتب التدقيق الحكومي الكويتي زيارة رسمية قام بها رئيس لجنة الحسابات الكازاخستانية للرقابة على تنفيذ الموازنة الحكومية . تخلل الزيارة تقديم شرح موجز لرئيس اللجنة والوفد المرافق له عن تجربة دولة الكويت في مجال الرقابة وطبيعة علاقاتها بالسلطة التشريعية ، وقد ناقش الطرفان أوجه التعاون بين الجهازين ووقعا اتفاقية مشتركة للتعاون الثنائي.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الحكومي الكويتي :

البريد الالكتروني: training@sabq8.org
الموقع الالكتروني:
www.audit.kuwait.net

نيوزيلندا

عرض احدث تقارير المدقق العام على البرلمان

ثلاثة تقارير حديثة عرضتها دائرة المراقب والمدقق العام النيوزلندي على البرلمان، هذه التقارير يمكن ان تنطوي على فائدة خاصة لأجهزة الرقابة العليا الأخرى. للحصول عليها بالإمكان زيارة الموقع الالكتروني لدائرة المراقب العام.

التقرير الأول هو عبارة عن دليل بعنوان "مشتريات القطاع العام ومنحه ومعوناته، إدارة ترتيبات التمويل مع الأطراف الخارجية"، يضم المبادئ الأساسية لمختلف أنماط ترتيبات التمويل والخيارات التي ينبغي للمؤسسات العامة اتخاذها عند التخطيط والدخول في هذه الترتيبات مع أطراف خارجية. يمكن الحصول على التقرير من العنوان الآتي:
www.oag.govt.nz/2008/funding-arrangements/

علاوة على ذلك ، قام المدقق العام أيضا بتحديث وتغيير دليل يعنى بالممارسات الجيدة في المشتريات لسنة 2001 بعنوان "دليل المشتريات للمؤسسات العامة". للحصول عليه يرجى زيارة الموقع الالكتروني :
www.oag.govt.nz/2008/procurement-guide/

التقرير الثالث يحمل عنوان إدارة تمويل المنظمات غير الحكومية- من النظرية إلى التطبيق يتناول كيف قامت إحدى المؤسسات العامة بتطبيق مبادئ تمويل المنظمات غير الحكومية ، التقرير متاح على :
www.oag.govt.nz/2008/ngos-practice/

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة المراقب والمدقق العام :

البريد الالكتروني :
enquiry@oag.govt.nz

الموقع الالكتروني : www.oag.govt.nz و www.auditnz.govt.nz

جمهورية الصين الشعبية

تعيين مدقق عام جديد

تم تعيين السيد لو جياي في مارس 2008 في منصب المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الصيني CNAW في الجلسة الأولى لمؤتمر الشعب الوطني الحادي عشر بحضور جميع الاعضاء. شغل السيد لي منصب نائب المدقق العام منذ سنة 1996 ، ثم تقلب في المناصب ضمن مكتب التدقيق الإقليمي في مقاطعة سيشوان بين عامي 1980 ولغاية 1992 ، بعدها عمل نائب المدير العام في دائرة إقامة تشينغدو التابعة لمكتب التدقيق الوطني الصيني .

السيد لو جياي

تولى بين عامي 1992 - 1996 مهام نائب مدير عام ومن ثم مدير عام دائرة تدقيق التجارة التابعة لمكتب التدقيق الوطني الصيني. اشرف السيد لي على صياغة ووضع الكثير من القوانين واللوائح و الأساليب و الأدلة الرقابية في الصين. كما تولى إدارة مشاريع البحوث الرئيسية المتعلقة بإدارة الاعتمادات المصرفية، عمليات تدقيق الأداء في النفقات العامة ، تحصيل البيانات ومعالجتها لعمليات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

قام بتأليف عدد من الكتب من بينها الرقابة الكلية وسياسة التمويل العام ، تدقيق الكلفة ، والأساليب الأساسية لتدقيق الأداء وقد نشرت العديد من مقالاته وأبحاثه في ابرز المجلات والصحف الصينية.

السيد لي حائز على درجة الأستاذية في علوم الاقتصاد وهو أستاذ فخري في الكثير من الجامعات الصينية. حاليا هو عضو في مجلس المدققين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، ورئيس منظمة الاسوساي، ورئيس مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي التابعة للاسوساي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب التدقيق الوطني:

البريدالالكتروني: cnaw@audit.gov.cn
الموقع الالكتروني: www.audit.gov.cn

الولايات المتحدة

آراء نظيفة حول مراجعات النظير على تدقيق الأداء والتدقيق المالي لمكتب مسائلة الحكومة

حصل نظام ضمانة الجودة في مكتب مسائلة الحكومة الأميركية على المصادقة من جهتين رقابيتين في حزيران 2008. الأولى هي فريق دولي من المدققين الحكوميين قام بمراجعة أعمال الرقابة على الأداء لمكتب مسائلة الحكومة ، والثانية هي شركة KPMG LLP للمحاسبة التي تولت مراجعة أعمال الرقابة المالية للمكتب.
تقضي معايير التدقيق الحكومية المقبولة قبولا عاما والصادرة عن المراقب العام الأميركي بالتزام المنظمات التي تنهض بأعمال التدقيق على برامج الحكومة الفدرالية بالخضوع الى تقييم خارجي مستقل او لمراجعة النظير لضمانة الجودة لديها كل 3 سنوات. وهذه هي المرة الثانية التي يخضع فيها تدقيق أداء مكتب مسائلة الحكومة لمراجعة النظير ، والمرة الخامسة التي يتم فيها مراجعة التدقيق المالي والعمل المحاسبي لمكتب مسائلة الحكومة منذ سنة 1995.

وجدت عمليتا المراجعة بان ضمانة الجودة النافذة للسنة المنتهية في 31 كانون ثاني 2007 مصممة بطريقة ملائمة وتعمل بفاعلية في رفد مكتب مسائلة الحكومة بالضمانة المعقولة التي تنسجم مع المعايير المهنية المعمول بها.

ترأس مكتب المدقق العام الكندي الفريق الدولي الذي اضطلع بمراجعة النظير على إجراءات تدقيق الأداء لمكتب مسائلة الحكومة المنجزة في 2007. وعلى مدى 7 أشهر زار الفريق مكتب مسائلة الحكومة مرات عديدة راجع خلالها السياسات والتدابير الموثقة ذات الصلة بالمعايير المهنية المعمول بها ، إضافة إلى توثيق عينة أنموذجية من إجراءات التدقيق لسنة 2007. كما قام الفريق أيضا بمقابلة الكادر المتخصص والإداري واعتمد في مراجعته على عمل فريق التحقيق الخاص بالمكتب.

لاحظ الفريق في تقريره وجود عدد من أفضل الممارسات التي قد ترغب مكاتب التدقيق الوطنية الأخرى باعتمادها. وأثار إعجابه في الأخص استخدام احد أقسام مكتب مسائلة الحكومة لخبرته المتراكمة حول منظومات الأسلحة لدى وزارة الدفاع في وضع أنموذج يبلغ القرارات بشان الانتقال من التخطيط الى التصميم و نظم الشراء. وأثنى الفريق على استخدام المكتب لطرق منظمة في جمع البيانات من المقابلات وتحليلها. وقد جرى تمييز العديد من ممارسات راس المال البشري من ضمنها استخدام البيانات المتبادلة ، إضافة إلى برنامج التوظيف على مستوى الجامعة ، وبرنامج الاستعانة بالأساتذة المساعدين الخاص بتدريب المحاضرين في مكتب مسائلة الحكومة لمركز التدريب الداخلي فيه.

عرض الفريق سلسلة من المقترحات لمواصلة تحسين مستوى أعمال تدقيق الأداء في مكتب مسائلة الحكومة ، إضافة إلى مقترح خاص يقضي بقيام المكتب بوضع معايير أكثر تحديدا في مراجعاته ، وان يخول استخدام أداة للتأكد من موثوقية البيانات ، وتحسين تنظيم وقابلية الحصول على وثائق التدقيق ، فضلا عن توضيح سياسته بشان الحصول على تعليقات الأطراف الأخرى على إجراءات التدقيق المتبعة لديه والإعلان عنها. وقد قرر مكتب مسائلة الحكومة إعداد خطة عمل لمعالجة هذه المقترحات.

بالإمكان الحصول على تقارير مراجعة النظير منشورة على شبكة الانترنت على الموقع الآتي:
www.gao.gov./about/review.html.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب مسائلة الحكومة الأميركية :

بريد الكتروني : *spel@gao.gov*
الموقع الالكتروني: *www.gao.gov*

استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تدقيق جهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

بقلم : أيغبرت يونغسما و فريدريك دي غراف ، محكمة التدقيق الهولندية

في حزيران (يونيو) 2008 نشرت محكمة التدقيق الهولندية (NCA) تقريرا حول قيامها بتدقيق جهود الحكومة الهولندية في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، حيث استعانت خلال التدقيق بنظام المعلومات الجغرافية GIS في تحليل وبسط ما خلصت إليه من نتائج . وقد سبق وان أشارت مجلة الانتوساي في عددها الصادر في أكتوبر 2006 الى النجاح الذي لقيه استخدام نظام المعلومات الجغرافية في التدقيق[1]على اختلاف أغراضه ، كما أكد فريق عمل الانتوساي المعني بالمسائلة والتدقيق على معونات الكوارث خلال المؤتمر الدولي التاسع عشر للأجهزة الرقابية العليا المنعقد في المكسيك في تشرين ثاني 2007 على الفائدة التي تنطوي عليها المعلومات الجغرافية في عمليات التدقيق على معونات الكوارث . سوف نستعرض في هذا المقال بعض خواص هذا النظام مع إعطاء لمحة عامة عن كيفية استخدامه في التدقيق ، يليها تعريف بالمركز ألمعلوماتي الجديد لمحكمة التدقيق الهولندية الخاص باستخدام نظام المعلومات الجغرافية في التدقيق.

نظم المعلومات الجغرافية والتدقيق

تتسم المعلومات الجغرافية او المكانية بقابلية وصلها بمواقع محددة (مثل أرقام المناطق او خطوط الطول والعرض). ويعرف نظام GIS بأنه نظام حاسوبي مبرمج قادر على تيسير إدخال البيانات وخزنها وتحليلها وعرضها سيما البيانات المتعلقة بالمكان (التي لها سند جغرافي). يبين المثال في شكل رقم (1) أدناه ان طبقات البيانات التي تتعلق بطبيعة استخدام الأراضي والتضاريس ومساحات الأرض والشوارع والزبائن يمكن دمجها وتحليلها ضمن محيطها الجغرافي بغية طرح استفسارات من قبيل أين يعيش الزبائن (المحيط الجغرافي) ، وكيف يمكن الوصول إليهم ؟ بوسع أجهزة الرقابة العليا طرح أسئلة مماثلة والإجابة عنها بشان المجموعات المستهدفة من خطط الحكومة.

شكل (1) : مثال عن الطبقات القابلة للدمج والتحليل من خلال نظام GIS

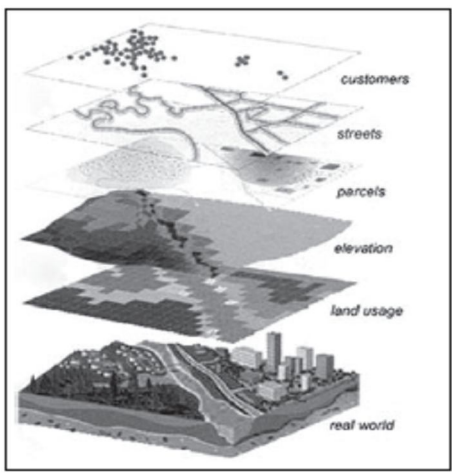

المصدر: جامعة أونتاريو الغربية، http://ssnds.uwo.ca

[1] *معونات الكوارث : استخدام المعلومات الجغرافية في التدقيق ، ص18*

يتيح نظام المعلومات الجغرافية لمستخدميه ما يلي (1) إنتاج خرائط عالية الجودة بأي مقياس كانت ، (2) تسجيل وحفظ كم هائل من المعلومات الجغرافية ، (3) تصوير وتبسيط المعطيات المعقدة ، و (4) استحداث بيانات جديدة من البيانات القائمة.

ولعل أقوى ميزات هذا النظام هو مقدرته على مساعدة مستخدميه على إجراء تحليلات معقدة من خلال وصل طبقات البيانات وتجميع شتى مجموعات البيانات فوق بعضها البعض للحصول على منظور مكاني.

للحصول على مزيد من الشرح عن نظم المعلومات الجغرافية يرجى زيارة الموقع الالكتروني لفريق عمل الانتوساي المعني بالمسائلة والتدقيق على معونات الكوارث (www.intosai-tsunami.org) . لهذا الفريق قناعة راسخة بان لهذه النظم مع تكنولوجيا الاستشعار عن بعد GIS/RS (مثل الصور الفضائية والجوية التي توفر البيانات لاستخدامها كواحدة من طبقات هذا النظام) قيمة مضافة في إجراء التدقيق عموما والتدقيق على معونات الكوارث خصوصا. وتعد البيانات الناتجة من نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ذات أهمية للمراحل التالية من التدقيق:

- تقييم المخاطر ذات الصلة ،
- تصميم التدقيق ،
- إجراء التدقيق ،
- تحليل نتائج التدقيق ، و
- الإعلان عن نتائج التدقيق.

تقييم المخاطر ذات الصلة

تبدأ إجراءات التدقيق بعمل تحليلات وتقديرات للمخاطر لتحديد النقطة التي سيحقق فيها التدقيق أعلى قيمة مضافة. وتساعد بيانات نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد (GIS/RS) في تحليل وتقدير المخاطر، اذ يتيح هذا النظام تحليل مختلف خصائص البيانات او طبقاتها ضمن سياق جغرافي وهو أمر كان سيصبح أكثر صعوبة أو تعقيدا فيما لو اقتصر على استخدام الجداول الالكترونية فقط. يمكن ان تتضمن خصائص او طبقات هذه البيانات التوزيع الجغرافي للمشروعات المتخلفة عن جدول الانجاز، او استخدام مقاولين محددين في مناطق مختلفة، او التوزيع الجغرافي لأموال جرى تخصيصها، او معلومات ديمغرافية.

إعداد التدقيق

بوجود معلومات متوافرة عن المخاطر يستطيع نظام المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد مساعدة المدققين في إعداد التدقيق عبر المساهمة في تحديد محوره ونطاقه. اذ يمكن مثلا للبيانات الواردة من نظام المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد تعيين عدد المشروعات الملتزمة بجدول الانجاز او المتخلفة عنه وتوزيعها الجغرافي. كما سيكون من الأسهل والأسرع فيما يتعلق بالوقوف على نسبة عدم اكتمال المنازل ان يصار الى عرض جميع البيانات الميدانية ومن ثم دمجها مع الصور الواردة عبر الأقمار الصناعية بدلا من استخدام جدول الأرقام. ان من شان هذا التصور في المقابل ان يجعل من السهولة بمكان للمدقق اتخاذ القرار بشان التركيز اما على (1) المشاريع المتخلفة عن خطة الانجاز لكي يتسنى له تدقيق المخاطر المرتبطة بإدارة العقد او (2) المشاريع الملتزمة بجدول الانجاز لكي يتسنى له تدقيق الأداء (مثل جودة المنازل ومعدل شغلها).

علاوة على ما تقدم يمكن لهذا النظام وهذه التكنولوجيا ان يستخدما في التخطيط لإجراء زيارات ميدانية وتحديد طرق الانتقال وفي وضع مزيج مثالي من الزيارات الميدانية وبيانات الاستشعار عن بعد: ما هي المواقع التي يتعين إرسال الفريق إليها والتي نستطيع الاعتماد من اجلها على بيانات الاستشعار عن بعد؟

تنفيذ التدقيق

خلال مرحلة تنفيذ التدقيق يستطيع فريق التدقيق ان يستعين بالأجهزة الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية وبالخرائط المستندة على الأقمار الصناعية في ربط البيانات الميدانية مع البيانات الجغرافية مما سيتيح تحليل البيانات الميدانية مباشرة حال تلقيم التطبيق البرامجي لنظام المعلومات الجغرافية بمحاور الطول والعرض ومن ثم مزجها مع الخرائط حيث تنتظم البيانات الميدانية مباشرة في شكل خرائط مرئية ضمن سياق جغرافي ، دون ان يقتصر ذلك على مرحلة لاحقة من التدقيق . فلو أراد احد المدققين مثلا ان يحدد ما اذا كان بناء المنازل او إنشاء البنية التحتية في اندونيسيا عقب إعصار تسونامي يجري في أماكن صحيحة فسيجد هذه المعلومات مباشرة نصب عينيه حال تحميل البيانات الى النظام.

تحليل نتائج التدقيق

مثلما ذكرنا في بداية المقال يوفر نظام المعلومات الجغرافية القدرة على تحليل مختلف طبقات المعلومات الجغرافية المتعلقة ببعضها البعض (مثل نتائج التدقيق المدمجة مع محاور نظام تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية GPS) . فلتدقيق مجمعات سكنية مثلا طالها إعصار تسونامي في سنة 2004 فقد تتضمن بيانات التدقيق عدد المباني المدرسية التي تهدمت وأعيد بناءها ، وعدد الأطفال الناجين ، فضلا عن بيانات خاصة بالمواقع (تضاريس الأرض ومدى قربها من الأنهار والطرق). ومع نوع التحليل الذي يتيحه هذا النظام يصبح بالإمكان قياس الأداء - هل تم بناء مدارس في مناطق يحتاج إليها الأطفال؟

ان مشاهدة النتائج مجسدة من خلال نظام المعلومات الجغرافية يوفر رؤية أوجه الاختلاف الجغرافي في أداء المنظمات العامة . ففي حالة مثل تسونامي يمكن تثبيت اداء الحكومات المحلية لأغراض المقارنة ، وفي حالات وقوع الكوارث نجد ان من المثير للاهتمام تسجيل أداء الحكومة مع منظمات غير حكومية باعتبار ان هذه تعد من الحالات القلائل التي لا تكون فيها الأنشطة التنفيذية حكرا على الحكومة. (يستخدم أداء المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد كأساس للمقارنة فقط لان معظم أجهزة الرقابة العليا لا تملك صلاحية قانونية تخولها تدقيق هذه المنظمات).

إبلاغ نتائج التدقيق

يتيح استخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد القدرة على تنظيم نتائج التدقيق والمعطيات الأخرى في شكل خرائط وجعلها مرئية من اجل توفير الدعم لاستنتاجات التدقيق وتوصياته النهائية وتيسير طريقة يسهل الوصول إليها لإبلاغ نتائج التدقيق إلى المستفيدين النهائيين.

سنقدم بمزيد من التفصيل القيمة المكتسبة من وراء استخدام نظام المعلومات الجغرافية للمراحل اللاحقة من تدقيق جهود الحكومة الهولندية في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدقيق الجهود الهولندية لمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قررت محكمة التدقيق الهولندية استخدام نظام المعلومات الجغرافية في تدقيق جهود الحكومة في محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. إن غسيل الأموال هو عملية تحويل الأموال من النشاطات غير المشروعة إلى ثروة شرعية بطريقة لايمكن تعقب أصولها غير القانونية. وفي الغالب يتطلب تمويل الإرهاب استخدام أموال مشروعة لتمويل النشاطات غير القانونية للارهابيين، يمثل كلا من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مخاطر على نزاهة الأنظمة المالية وثقة العامة في عمل الأسواق المالية.

لقد تحرت محكمة التدقيق الهولندية عن السياسة المطبقة في محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في تدقيقاتها. حيث أخذت المحكمة بعين الاعتبار الكيفية التي أدار فيها كلا من وزير الداخلية والعلاقات الملكية ووزير المالية ووزير العدل على حد سواء طريقة ادارتهم لسلسلة اجراءات فرض القانون. كما أنها بحثت في كيفية قيام المنظمات بمنع و إكتشاف و تقصي و مقاضاة و حظر غسيل الاموال وتمويل الإرهاب لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار فرض وتنفيذ العقوبات.

ولغرض الحصول على فهم عميق لاداء دوائر التحري والتقصي ودائرة الادعاء العام، طورت المحكمة الهولندية مؤشرات الاداء عن احتمالية اكتشاف كلا من غسيل الاموال وتمويل الارهاب ومعاقبتهم. ولغرض ربط هذا الاداء مع حجم غسيل الاموال وتمويل الارهاب، استخدمت المحكمة عددا من المعاملات التجارية المشكوك فيها لكل وحدة جغرافية. لقد تم اختيار حدود جغرافية لقوة الشرطة المحلية وفق الوحدة الجغرافية. حيث تتمثل الحدود الجغرافية من خلال رمز خاص بمقاطعة الشرطة والمرتبط بالحدود الجغرافية كما في مخطط الاكسل المبين في الشكل 2 (الشكل – طول والشكل – مساحة). وعند القيام بذلك ، كانت المحكمة قادرة على ربط ثلاثة مجاميع مختلفة من البيانات ،المعاملات المشكوك فيها ونتائج وحدات التحقيق التابعة للشرطة المحلية والعقوبات المنفذة من قبل دائرة الادعاء العام ومحكمة الجنايات.

الشكل 2:الرموز الخاصة بمقاطعة الشرطة المرتبطة بالحدود الجغرافية ضمن نطاق تدقيق المحكمة الهولندية

	A	B	C	D	E	F	G
1	Police districts	Police district code	Geographical location of police districts		Money laundering density	Detection rate %	Punishment rate %
2			*SHAPE Length*	*SHAPE Area*			
3	Amsterdam–Amstelland	1	322842.4171	1470110540	14862	1.4	81.2
4	Brabant-Noord	2	183653.1304	1503666633	336	2.4	25
5	Brabant Zuid-Oost	3	224926.5706	562504040.9	449	4.5	78.6
6	Drenthe	4	397048.8655	2326514148	43	0	0
7	Flevoland	5	283598.1197	2680404670	721	0.6	33.3
8	Friesland	6	357756.2043	2205643347	371	1.1	100
9	...	...	...	...	...	...	...

Source: NCA

كما كانت المحكمة قادرة على تصور وتحليل الاداء جغرافيا مع برمجيات انظمة المعلومات الجغرافية كما مبينة في الشكل 3.

الشكل 3 :معدلات الاكتشاف والمعاقبة على غسيل الاموال وتمويل الارهاب حسب الوحدة الجغرافية

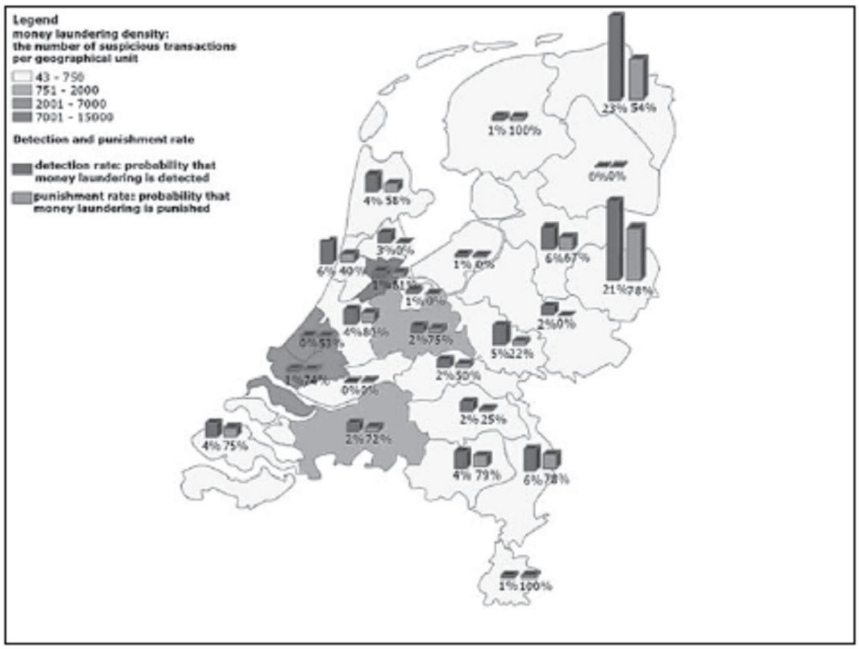

استخدمت المحكمة كثافة غسيل الاموال – عدد المعاملات المشكوك فيها لكل وحدة جغرافية – على انها طبقة اساسية. وصورت المحكمة نتائج وحدات التفتيش للشرطة المحلية في طبقة معدل الاكتشاف وتلك الخاصة بدائرة الادعاء العام والمحاكم الجنائية في طبقة معدل العقاب.

اشارت المحكمة في تقريرها التدقيقي الى انه رغم الاجراءات العديدة التي اتخذها كلا من وزير الداخلية والمالية والعدل في محاربة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، الا ان النتائج كانت مخيبة للامال. وقد وجد التدقيق ان غسيل الاموال وتمويل الارهاب لم يتم منعهما على نحو كاف، حيث كانت احتمالية اكتشاف غسيل الاموال وتمويل الارهاب والمعاقبة عليها واطئة، كما ان دوائر التحقيق ودوائر الادعاء العام لم تستغل كامل صلاحياتها في حجز الاصول العائدة للمجرمين. وبسبب المطامح المعلنة للحكومات الخمس السابقة والاولوية المكرسة لمحاربة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في السنوات العشرة السابقة، لم تكن هذه النتائج متوقعة.

ومن خلال تصور كثافة غسيل الاموال ونتائج وحدات التحقيق في الشرطة المحلية، ودوائر الادعاء العام والمحاكم الجنائية، كانت محكمة التدقيق الهولندية قادرة على تعريف البرلمان والوزارات والوكالات التنفيذية بالاختلافات الجغرافية التي لم تكن متاحة قبل تدقيقاتها. ان هذا التعريف قد اثار استفسارات متعلقة بالمدى الذي تكون فيه الاختلافات الجغرافية مقبولة والسبب الذي تنوعت فيه كثافة غسيل الاموال كثيرا وفق الوحدات الجغرافية. لقد اوضحت الوزارات المسؤولة في تفاعلها مع تدقيق محكمة التدقيق الهولندية انها ستستخدم نتائج التدقيق لرفع مستوى هذا التعرف والاطلاع على حجم غسيل الاموال ونتائج محاربته هو وتمويل الارهاب.

ومن خلال هذه المراجعات للنتائج (الاداء) وحجم المشكلة التي تناولتها المنشات العامة ،لايكون من الممكن تحليل وايصال نتائج التدقيق فحسب ولكن ايضا تسهيل اختيار العينات للتدقيق في العمل الميداني وفي هذه الحالة بالتحديد ،اي حالة اتاحة البيانات في مرحلة مبكرة من التدقيق ، اصبح بمقدورنا اختيار وحدات التحقيق من الشرطة ووحدات من دوائر الادعاء العام على انها عينات بالاعتماد على نتائجهم.

المركز المعلوماتي حول استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التدقيق

لقد قررت وحدة التدقيق الهولندية تأسيس مركز حول استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التدقيق. يركز هذا المركز على النشاطات الوطنية لمحكمة التدقيق الهولندية وهو ايضا جزء من حقيبة محكمة التدقيق الهولندية التي تعمل كنائب رئيس مجموعة العمل حول المسائلة وتدقيق المعونات ذات العلاقة بالكوارث التي تتراسها محكمة المدققين الاوروبين. سيركز المركز على النقاط التالية:

- مراقبة التطورات ذات العلاقة بنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد،
- وضع ادلة حول كيفية استخدام المعلومات في التدقيق،
- وضع مواد تدريبية لاجهزة الرقابة العليا،
- مساعدة اجهزة الرقابة العليا في التدقيقات التي تستخدم فيها نظام معلوماتي جغرافي، و
- تاسيس شبكة من الخبراء الخارجيين حول نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

ومن المحتمل جدا ان تكون الموضوعات التدقيقية التالية مهمة لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية:

- تدقيق المعونات ذات العلاقة بالكوارث،
- التدقيق البيئي، و
- تدقيق محاربة النشاطات الاجرامية ،والاحتيال والفساد.

تدعو محكمة التدقيق الهولندية جميع اجهزة الرقابة العليا للمساعدة في رفع مستوى استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التدقيق من خلال المشاركة في نتائج التدقيق والافكار والمعلومات .كما انها تدعو جميع اجهزة الرقابة الراغبة بالبدء في استخدام انظمة المعلومات الجغرافية على انها اداة تدقيقية للاتصال بمحكمة التدقيق الهولندية .

ولمزيد من المعلومات ،يرجى الاتصال بالسيد ايجبيرت جونكسما (مدير مشروع المركز المعلوماتي لنظام المعلومات الجغرافية) على العنوان الالكتروني:
e.jongsma@rekenkamer.nl.

تدقيق برامج زج المعاقين في القوى العاملة

اعداد كادر من مكتب التدقيق الوطني البريطاني

يصنف مايقارب واحد من سبعة اشخاص ضمن الاتحاد الاوروبي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على انهم من الاشخاص المعاقين، وفي العديد من البلدان تزايد عدد المطالبات بالدعم المالي المستحقة للمعاقين. اذ تعترف معظم الحكومات بالفوائد العديدة من زج الاشخاص المعاقين في القوى العاملة والى وجود برامج لتناول هذه الاحتياجات .حيث جعل مستوى الانفاق الحكومي والاهمية الاجتماعية للبرامج والمخاطر الموروثة في مثل هذه البرامج (على سبيل المثال ،الصعوبة في تحديد درجة اهلية المتلقي للدعم) ،مجالا مهما للتدقيق من قبل اجهزة الرقابة العليا.

لقد اكتمل المسح الاخير على البرامج التي تزج المعاقين في القوى العاملة الموزع على 26 جهاز رقابي اوروبي في التحضير لمناقشة هذا الموضوع في اللقاء السابع للاوروساي في كراكاو، بولندا في يونيو 2008 (انظر التقرير في الصفحة 18). قاد مكتب التدقيق البريطاني الموضوع بدعم من اجهزة الرقابة في استونيا ،ايسلندا والسويد وسويسرا. تلخص هذه المادة نتائج المسح وكذلك الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها المؤتمر.

دعم الزج المهني للاشخاص المعاقين

لقد صنفت منظمة التنمية والتعاون الانمائي برامج دعم الاشخاص المعاقين الذين تقع اعمارهم ضمن عمر العمل عند زجهم بالاعتماد على (مساعدة الاشخاص لايجاد الوظائف والاحتفاظ بها)او التعويض المستند على (توفير المساعدة المالية على انها بديل للعمل)[1]. واستنادا الى نتائج المسح المكتمل من 26 جهاز رقابي اوروبي ،ياخذ مساعد البحث عن الوظائف والتدريب بالاعتبار اعلى عدد من المشاركين في النفقات الحكومية .حيث ذكرت ورقة النقاش ان معظم الحكومات لديها مهمة كبيرة تجاه زج الاشخاص المعاقين في القوى العاملة،مبينة ان عوامل التحفيز الاولية متمثلة بحق المعاقين في العمل والمنافع الاجتماعية الاضافية للافراد والمجتمع . بينما تتضمن الاسباب الاخرى المطروحة صلاحيات دستورية تمنع التمييز بين الاشخاص المعاقين (المانيا)،التطورات الديمغرافية في قانون العمل وسوق التوظيف (النمسا) والرغبة في تحسين نوعية الحياة للمعاقين (مالطا) .في حين أُعتبر تحسين الاقتصاد وتقليل نفقات المنفعة اقل اهمية . تبنت العديد من الحكومات اهدافا لزج المعاقين في القوى العاملة على انها انعكاس لرغبتهم في توفير الدعم. لقد استجاب مايقارب 60% من أجهزة الرقابة البالغ عددها 26 الى مسح الاوروساي الذي حدد اهدافا نوعية في دولهم. وذكرت جميع اجهزة الرقابة العليا ان معدل التوظيف بين المعاقين اوطأ من معدل التوظيف في السكان ككل ،على سبيل المثال ،30 % منها اقل في سويسرا ،40% اقل في ايرلندا وهولندا و65% اقل في بولندا.

[1] منظمة التنمية والتعاون الانمائي ،تحويل العجز الى قدرة ،سياسات لتشجيع العمل وضمان الدخل للمعاقين ،2003،ص126.

عمليات تدقيق جهاز الرقابة العالي لبرامج زج المعاقين في القوى العاملة

تولت اجهزة الرقابة العليا عبر منطقة الاوروساي مدى واسع من العمل لبرامج التدقيق من اجل دعم المعاقين .وهناك بعض الاختلافات في العمل التدقيقي لمختلف اجهزة الرقابة العليا. وعلى مايبدو ان الحالة تتباين في مختلف الدول اعتمادا على التعريفات القانونية للاعاقة، ودور الحكومات المركزية والمحلية في تقديم الدعم للمعاقين العاطلين عن العمل، واهداف جهاز الرقابة وتفويضه بالتدقيق و الاولويات المرتبطة بهذه البرامج.

لقد اضطلع 23 جهاز رقابي عالي من مجموع 26 جهاز مشارك في مسح الاوروساي، بعمل تدقيقي معين مرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالمعاقين. ولقد تولى 20 منهم تدقيقات مالية لحسابات المؤسسات المقدمة دعم دولي الى المعاقين وقام 13جهاز بتدقيقات الاداء. تضمن تركيز هذه التدقيقات على مجموعة كاملة من البرامج والمشاريع المقدمة من الحكومة، ودور ورشات العمل المقامة في الملاجيء واعانات مالية للعاملين، دعم المساعدة الوظيفية ودور التدريب في مساعدة المعاقين لتطوير مهاراتهم. ان العامل الاكثر اهمية الذي يقود اجهزة الرقابة العليا في تنفيذ هذه التدقيقات هو مقدار الموارد المصروفة.

لقد مكنت هذه التدقيقات اجهزة الرقابة العليا على تحديد فيما اذا أنفقت الاموال وفق ما مخطط لها.على سبيل المثال، قدم تدقيق البرامج لاجهزة الرقابة العليا في بولندا اعفاءات ضريبية للعاملين من المعاقين ووجد ان جزء بسيط من الاموال قد تم انفاقها وفق الاهداف القانونية المرتبطة باعادة التاهيل. وبدلا من ذلك أنفقت الاموال على امور مثل اجور الكهرباء والاستثمارات. ففي المانيا، ذكر جهاز الرقابة العالي ان الحكومة وهيئات التامين الاجتماعي قد وفرت التمويل للمشاريع والمنشات المصممة للمساعدة في زج المعاقين في أعمال غير رائجة ولأصحاب منشات كان بامكانهم الاعتماد على انفسهم في تمويل منشاتهم.

يمكن ان تسلط التدقيقات الضوء على الضعف الكبير في اداء البرنامج. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة اظهر عمل جهاز الرقابة العالي ان مصانع ريمبلوي توفرعمالة لمعاهد المعاقين الذين يبذلون الجهد ليكونوا منتجين بتمويل لايتناسب لكل شخص في بعض الاعمال مع معدل الرواتب المدفوعة ففي النرويج، ذكر جهاز الرقابة العالي تناقص كبير في عدد المتلقين الجدد لمعونات العوق الذين حاولوا اعادة تاهيل مهني قبل منحهم هذه المعونات (واحد من سبعة من مقدمي طلب المعونة في 2000) واوصت ان الوزارة تكون اكثر طموحا في رفع مستوى الاداء.

وبامكان اجهزة الرقابة العليا تسليط الضوء على العجز في القانون المختص وطريقة تنفيذه. ففي اوكرانيا، جذبت اعمال جهاز الرقابة العالي في تدقيق الإلتزام الانتباه الى الشكوك القانونية والى الافتقار الى برنامج واضح على زج المعاقين في العمل. لم يتم ضمان ان الاموال التي وفرت الحماية الاجتماعية للاشخاص المعاقين نُفذت على نحو مناسب من برنامج الموازنة، الامر الذي ادى الى استخدام غير كافي للاموال. وفيما يتعلق بثلث القروض للمنظمات الاخرى عبر السنوات العشر الاخيرة فقد اظهرت مخاطر عالية وعائدات تعرض الحكومة للخطر.

لقد بيّن عمل اجهزة الرقابة العليا تاثير الاجراءات الادارية على الاشخاص غير المتمتعين بالصحة الجيدة. ففي المانيا، اورد جهاز الرقابة العالي تأخر كبير عن وقت المنحة للمعاقين الذين قدموا طلب المساعدة حتى البدء باجراءات الزج المناسبة. وقد حدد جهاز الرقابة الايسلندي العجز في عدد العاملين المؤهلين بالكامل لرعاية المعاقين وبيان ان الخدمات المقدمة لاتتبع قوانين وقواعد مناسبة. وقد حددت اجهزة الرقابة العليا في السويد والمملكة المتحدة جودة غير كافية في خطط عمل الافراد المعدة للمعاقين من خلال برامج المساعدة، معرضين قيمة الدعم المقدم للخطر.

توصيات لقاء الاوروساي

لقد واجهت اجهزة الرقابة العليا عند تدقيقها برامج تدعم زج المعاقين، مدى كبير من التحديات بضمنها ضعف الجودة او عدم اكتمال البيانات وصعوبة في تدقيق مجال يتطلب قرارات طبية بشان عدم الاهلية والتعقيد التنظيمي في الطريقة التي تنقل فيها بعض البرامج والصعوبات في تقدير تاثير الابتكارات لمساعدة الاشخاص في ايجاد عمل.

حدد المشاركون في لقاء الاوروساي عددا من التوصيات لتناول الصعوبات الموروثة في تدقيقات البرنامج. تتضمن هذه الصعوبات الامور التالية:

ينبغي ان تأخذ اجهزة الرقابة العليا بالحسبان عند تخطيطها للعمل التدقيقي المستقبلي كلا من المادية والمخاطر والحساسية الموروثة في برامج دعم وتعزيز الزج المهني للمعاقين. بسبب الحساسية المرتبطة بهذا المجال ،تكون كلا من المصلحة العامة ومخاطر البرنامج عالية جدا. هناك بعض الادلة على ان الحكومات قد تضع على المستوى السياسي اهدافا طموحة جدا تكون اعلى من اي هدف تحقق مسبقا وتكون غير واقعية او غير قابلة للتحقق. وفي الغالب هناك بعض المخاطر المتزايدة لنقل هذه البرامج، على سبيل المثال، يكون من الصعب تحدي الانظمة الموروثة.

يتحدد اتجاه التوقعات الاعتيادية للاداء في بعض الحالات من خلال الاعتراف بالمنافع الاجتماعية الواسعة من مساعدة المعاقين .ونتيجة لذلك ،على المدققين استخدام مهارات خاصة واصدار احكام في تقييم الاداء ،خصوصا اذا كان عملهم يقود الى استنتاجات بان برامج معينة تشكل قيمة ضعيفة مقابل المال، ومن الناحية العملية، اكدت تدقيقات جهاز الرقابة العالي ان البرنامج سيخفق في نقل المنافع المتوخاة منه. وبالفعل، وجدت بعض التدقيقات ضعف كبير في برامج معينة وذات نجاحات محدودة جدا.

ينبغي ان تاخذ اجهزة الرقابة العليا بعين الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ عملها الحصول على اراء مستخدمي الخدمة او من يمثلهم. وبامكان مستخدمي الخدمة او من ينوب عنهم تزويد اجهزة الرقابة العليا بالمعلومات المكملة عن مدى فاعلية البرامج العاملة ،جودة فرص التوظيف والخبرة (التي لايقيسها مجهزو الخدمة دائما) ،والتطورات المقترحة في السياسة والادارة. يمكن الحصول على هذه الاراء من خلال المسوحات ومن خلال اتصال المجموعات المتمثلة بالمعاقين.

على اية حال، يحتاج المدققون عند قيامهم بهذه الاجراءات الى ضمان انهم يحتفظون باستقلاليتهم وموضوعيتهم وأنهم قادرون على تقييم خدمات خاصة دون ان يصبحوا مؤيدين لهذه الخدمات في الميدان السياسي.

اينما تسمح الحالة القانونية لاجهزة الرقابة العليا ،عليهم استخدام فرص التعاون مع المفتشين الاخرين بالكامل ،ولكن يجب ان تضمن اجهزة الرقابة العليا دقة وتمامية البيانات المقدمة من الطرف الثالث .لايستطيع المدققون في بعض صلاحيات الاختصاص تدقيق برامجهم التدقيقية بمفردهم وهم بحاجة الى التعاون مع منظات اخرى لاداء واجباتهم. ففي العديد من صلاحيات الاختصاص، تُنقل برامج العمل من خلال الهيئات غير الحكومية مثل الجمعيات الخيرية او منشات القطاع الخاص الاخرى. وفي هذه الظروف، يمكن ان يكون دور جهاز الرقابة العالي في تدقيق البرامج صعباً للغاية. وقد يحتاج المدقق الى الحصول على فهم مفصل عن النظام الذي يتطلب عدد كبير من المنظمات الصغيرة او سلسلة طويلة لتسليم برامج العمل.

ينبغي ان تشجع اجهزة الرقابة العليا الحكومات على تبني ممارسات ادارية جيدة. بسبب المستوى العالي من التمويل المستخدم لبرامج العمل للمعاقين ،تكون اجهزة الرقابة العليا مسؤولة عن ضمان ان الاموال انفقت وفق المقصود لها ولم توجه في نشاطات اخرى. وفي الغالب وجدت تدقيقات اجهزة الرقابة العليا ان الاجراءات الادارية الموضوعة من قبل الحكومات لاتكون فعالة بالكامل. وينبغي ان تشجع اجهزة الرقابة العليا الحكومات على تقديم قوانين ولوائح واضحة وتصمم اجراءات شفافة و فعالة لصنع القرار لغرض تقييم اهلية الشخص للبرامج، و تنظيم سجلات دقيقة و واضحة عن الدعم المقدم للافراد.

تقع على عاتق اجهزة الرقابة العليا مسؤولية تشجيع الحكومات على تحسين المعلومات التي يجمعوها حول نتائج البرنامج (مثلاً المدى الذي يجد المشاركون من خلاله وظائف ويحتفظون بها) ويضمنون ان البرامج صُممت بالطرق التي تسمح في تقييم النجاح . وفي بعض الحالات، قد لايتحدد عدد المشاركين في اي برنامج معين، وفي حالات اخرى، لاتكون البيانات متاحة. وعندما تشترك العديد من المنظمات في نقل الخدمات، قد تكون مختلف قواعد البيانات مطلوبة لتكون مرجعا او يتم توحيدها للحصول على فهم كلي للبرامج. ان هذا العمل قد يكون مستهلكا للوقت وصعب ايضا. اضافة الى ذلك، من المحتمل ان تؤدي الصعوبات في تعقب مايحدث للاشخاص بعد اكمالهم برامج العمل الى جعل عمل تقديرات حيال فاعلية البرنامج غاية في الصعوبة.

ينبغي ان تاخذ اجهزة الرقابة العليا بالاعتبار فيما لو كانوا بحاجة الى مهارات ودعم من المختصين في تقييم البرامج للمعاقين. في الغالب تتمركز اهلية البرامج واجرءات الدعم للمعاقين على تقييم مدى الاعاقة التي ينفذها كادر طبي مؤهل. وليس بمقدور المدققين اثارة التساؤلات بشان الاحكام الطبية التي بموجبها صُنع القرار الخاص باهلية دعم المعاق او الاعتراف ببرنامج العمل. وبالرغم من ذلك،سيطلب من المدققين الحصول على فهم جيد للقرارات الطبية ذات العلاقة وتصنيف الاشخاص المعاقين ويجب ايجاد طرق لتقييم فيما اذا طبقت عملية صنع قرارمتينة. ومن اجل القيام بذلك ،قد تكون المساعدة من الاختصاصي مطلوبة في تنفيذ هذا التدقيق.

بسبب الصعوبة في اطلاق الاحكام بشان البرامج لدعم المعاقين ،ينبغي ان تولي اجهزة الرقابة العليا اهتمام خاص في الحصول على مصادر ادلة ترسخ مصداقية النتائج والاستنتاجات. عندما يكون إتخاذ قرار تدقيقي أمراً صعباً، على سبيل المثال، عندما لايكون مناسبا تحديد كيف تطبق المهنة الطبية معايير مؤهلة ،يكون من المهم طلب دليل اخر. على سبيل المثال، يمكن ان تكون المعلومات التي تظهر اتجاهات الاستخدام او المساهمة مؤشر على وجود مشكلة في تطبيق المعايير. وفي الغالب يكون اثبات مثل هذه الادلة ممكنا على نحو موضوعي الى جانب كونها مصادر.

عند تحديد نطاق العمل في هذا المجال الواسع والمعقد، ينبغي ان تبحث اجهزة الرقابة العليا عن مؤشرات من مختلف المصادر لتحديد المجالات التي يتم التركيز عليها في عملهم. لقد وجدت اجهزة الرقابة العليا ان مؤشرات معينة يمكن ان تساعد في الكشف عن اتجاهات او اماكن في البرامج قد تظهر فيها مشاكل. على سبيل المثال، قد يشير المستوى العالي من المطالبات بالانتفاع، والتسجيل المتكررللاشخاص للانخراط في البرامج التدريبية والحصول على المهارات وعودة عدد كبير من الافراد للاعتماد على هذه المزايا من البرنامج، الى مجالات من المخاطر او تبعات غير مقصودة وغير متوقعة. وليس بالضرورة ان يكون لدى المؤسسات الاخرى جميع المعلومات المطلوبة. ان مؤسسات اخرى مثل المنظمات غير الحكومية تكون في الغالب مصدر قيّم للمعلومات ذات العلاقة فيما اذا وفرت البرامج توظيف مستديم للمعاقين.

الاستنتاجات

تلعب اجهزة الرقابة العليا دورا مهما في تدقيق السبل التي تنفق فيها الحكومات الاموال لمساعدة الاشخاص المعاقين للحصول على العمل والاحتفاظ به. وبشكل كلي، تساعد اجهزة الرقابة العليا الحكومات على الانتفاع من مواردها من خلال تسليط الضوء على عدم كفاءة والاستخدام غير السليم للاموال والاداء الضعيف. تشارك اجهزة الرقابة الزملاء في اكمال هذا العمل وبضمنها تعقد طرق نقل هذه البرامج، والصعوبة في قياس نجاح البرنامج والعجز في البيانات المتوفرة. ونتيجة لذلك ،تكون فرص التعلم من تجربة الزملاء والاساليب التي يستخدموها في تطوير اساليب التدقيق مفيدة للغاية. نامل ان الحوارالذي بدا في لقاء الاوروساي الاخير سيساعد في دعم المشاركة الاضافية بشان العمل في هذا المجال المهم.

لمزيد من العلومات، يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني البريطاني على البريد الالكتروني: enquiries@nao.gov.uk.

الاوروساي تعقد مؤتمرها السابع في بولندا

بقلم سندي فاغنوني، من المكتب الامريكي لمسائلة الحكومة GAO

عقدت المنظمة الاوربية لأجهزة الرقابة العليا (الاوروساي) مؤتمرها السابع، الذي يعقد كل ثلاث سنوات، للفترة من 2 – 6 حزيران 2008 في مدينة كراكاو البولندية. و قد رحب رئيس هيئة الرقابة العليا البولندية (NIK) السيد جاسيك جيزيرسكي، و موظفوه بـ 195 موفد يمثلون 48 جهاز رقابة عال. كما حضر المؤتمر مراقبون من مجموعات الانتوساي الاقليمية (افروساي، ارابوساي، اسوساي، أولاسفس و هي على التوالي منظمات اجهزة الرقابة العليا الافريقية، و العربية، و الآسيوية، و امريكا اللاتينية) اضافة الى مبادرة تنمية الانتوساي، مع مراقبين من عدة منظمات عالمية و من هذه المجلة كذلك.

صورة المشاركين في مؤتمر الاوروساي السابع في كراكاو

و جرى حفل الافتتاح في جامعة جاغلون الواقعة في المدينة القديمة في كراكاو، حيث افتتح الدكتور ديتر انجلز رئيس محكمة التدقيق الالمانية الفيدرالية و رئيس الاوروساي المنتهية ولايته، مراسم المؤتمر بترحيب قلبي بالحاضرين. و سلط الدكتور انجلز الضوء عل دور الاوروساي الناجح في رعاية التعاون الدولي و تدعيم اجهزة الرقابة العليا في أوربا. و أشار الدكتور انجلز الى ان الاوروساي أصبحت الآن تضم 48 عضواً، مع انضمام جهاز الرقابة العالي الاسرائيلي منذ المؤتمر الاخير. كما لخص ثلاث سنوات من العمل الناجح لمجموعات الاوروساي العاملة بخصوص تكنولوجيا المعلومات، و التدقيق البيئي، و تدقيق إعانات الضرائب المنسَق، ومجموعة البحث الخاصة بتقييس كلف و اداء ادارة الضرائب، و لجنة الاوروساي للتدريب. و أشار الى قنوات التعاون و التواصل الدولية مع المؤسسات ذات الصلة مثل اولاسيفس.

و من ثم سلم الدكتو انجلز كرسي رئاسة الاوروساي الى خلفه السيد جيزيرسكي الذي أثنى على رئاسة الدكتور انجلز و تعهد بمواصلة نجاحات الاوروساي. و قال بانه يرحب بهذا التحدي أي تولي رئاسة الاوروساي و أشار الى أهمية دور التعاون الدولي في اوروبا التي يتنامى تكاملها و العالم الذي يزداد تكافله. و قدم السيد جيزيرسكي مواضيع بحث المؤتمر الثلاث و شكر مسؤولي البحث لعملهم الجاد في الاعداد للمؤتمر.

الدكتور انجلز، ألمانيا (على اليسار) و السيد جيزيرسكي ، بولندا (على اليمين) الرئيس المنتهية ولايته و الررئيس القادم لمنظمة الاوروساي على التوالي في إحدى جلسات المؤتمر

ثم قدم السيد جيزيرسكي الرئيس البولندي ليش كازينسكي الذي رحب بالمشاركين الحاضرين في كراكاو و تحدث عن الدور المهم الذي تتولاه أجهزة الرقابة العليا في حماية الجماهير و تحسين ادارة الحكومة و أدائها. و كان الرئيس كازينسكي مؤهلا كل التأهيل لمناقشة دور أجهزة الرقابة العليا، كونه شغل منصب رئيس الجهاز الرقابي البولندي NIK للفترة من 1992 و لغاية 1995. و قال ان هذه التجربة كانت ثمينة جدا له فيما يضطلع به حالياً من مهام. و تلا كلمة الرئيس ان قام ممثلو دائرة البريد بإزاحة الستار عن طابع بريدي تذكاري خاص يحمل شعار المؤتمر جرى اصداره على شرف المؤتمر الى جانب تولي الجهاز الرقابي البولندي رئاسة الاوروساي. و قد تلقى كل فرد من المشاركين طابعاً تذكارياً.

و حفاظاً على البيئة، قرر مضيفو المؤتمر جعل هذا الحدث خالٍ من استخدام الورق قدر الامكان. حيث كانت اوراق المؤتمر الرسمية متوفرة على الانترنت قبل إنعقاده على موقع الكتروني خاص بالمؤتمر. و مُنح كل مشارك، خلال فترة المؤتمر، حاسوب محمول يحتوي على جميع مواد المؤتمر ذات العلاقة. و عند انتهاء المؤتمر تلقى جميع المشاركين شريحة ذاكرة محمولة نوع USB تحتوي على كل الوثائق للإحتفاظ بها عند عودتهم الى بلدانهم.

عرض الموضوعات، الاستنتاجات، و التوصيات

سلط المؤتمر الضوء على ثلاثة موضوعات مهمة: ارساء نظام إدارة جودة التدقيق في جهاز الرقابة العالي، و تدقيق البرامج الاجتماعية في مجال التربية، و تدقيق البرامج الاجتماعية الهادفة الى الزج المهني للاشخاص المعاقين. و قد أعد جهاز الرقابة المسؤول عن كل موضوع اضافة الى جهاز الرقابة المساعد له، ورقة رئيسية تحتوي على نظرة عامة على النظرية و التطبيق المتصلة بالموضوع مع طرح أسئلة معينة. و كان أعضاء الاوروساي مدعوين الى التعليق او الاجابة على النقاط التي طرحتها هذه الاوراق، من خلال اوراق بلدانهم و من واقع رؤيتهم الوطنية و تجربتهم. و قد وفرت اوراق البلدان مصدراً مهماً و واسع المدى من المعلومات و التجارب التي استقى منها مسؤولو الموضوعات و مساعديهم اوراقهم النقاشية حول كل موضوع.

و قد تركز الموضوع الاول حول التحدي الذي تواجهه أجهزة الرقابة العليا المتمثل في ضمان ان عملها يلبي معايير الجودة العالية التي يتوقعها أصحاب الشأن. و تناول الموضوعان الثاني والثالث أهم مجالات السياسة الاجتماعية التي يمكن لأجهزة الرقابة العليا ان تحدث تأثيراً فيها و، اعتماداً على النقاش و التجارب و المناهج الموجودة، السعي الى تسليط الضوء على المجالات التي يمكن لأجهزة الرقابة العليا ان تأخذها بعين الاعتبار في نشاطها الوطني المستقبلي.

و ناقش أعضاء الاوروساي خلال المؤتمر التحليلات و الملاحظات الرئيسية في اوراق العمل الممتازة، الى جانب المعلومات الاضافية، التي تضمنت عروضاً غطت حالات دراسية للتدقيق الفني من اجهزة الرقابة العليا و وجهات نظر بديلة من أصحاب الشأن الخارجيين. و على هذا الاساس، توصل المؤتمر الى الاستنتاجات و وضع التوصيات المتعلقة بكل موضوع.

الموضوع الاول: وضع نظام ادارة جودة التدقيق في جهاز الرقابة العليا

تولى مسؤولية هذا الموضوع جهاز الرقابة العالي في هولندا بدعم من اجهزة الرقابة العليا في كل من الدنمارك، مالطا، بولندا، و الاتحاد الروسي إضافة الى محكمة المدققين الاوربية. و قد أعرب جميع أعضاء الاوروساي المشاركين عن إهتمامهم بقضايا جودة التدقيق و رغبتهم في تعزيز ادارة جودة التدقيق في مؤسساتهم. و قد أقروا أن القيادة هي عنصر أساس في نظام كفء لإدارة جودة التدقيق، و أن للتواصل الكفء على جميع المستويات تأثير حيوي في توجيه مهمة و أهداف جهاز الرقابة العليا، من حيث تعزيز الثقة داخل المؤسسة و تنمية المعرفة المهنية.

و تمتلك معظم أجهزة الرقابة العليا خطة إستراتيجية تضمن استجابتها الى التغيرات في بيئة التدقيق و تلبيتها لتوقعات أصحاب الشأن. و تُجري معظم الاجهزة تقييماً شاملاً للمخاطر كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي و تراقب دورياً تقدمها من خلال خطط التدقيق السنوية، و في بعض الاجهزة الرقابية من خلال مؤشرات الاداء.

و شددت اجهزة الرقابة العليا ايضاً على إدارة الموارد البشرية بإعتبارها أمراً يضمن جودة التدقيق. حيث أن أغلب أجهزة الرقابة العليا تعتبر التخطيط الشامل للموارد البشرية و مراقبتها أمر اساسي ليس لضمان استخدام الكادر بكفاءة وفاعلية فحسب، بل و لتلبية احتياجاته و تدريبه على نحو أفضل. و أشارت أجهزة الرقابة العليا الى أنها أما تمتلك فعلاً، أو تقوم بتطوير، أنظمة و سياسات للموارد البشرية، وتشمل هذه خططاً و إجراءات محددة لتوظيف الكادر و تطويره، و تقييم أدائه، و ترقيته. كما أكدت الاجهزة على أهمية التطبيق المنصف لسياسات و اجراءات موارد بشرية جيدة التوثيق الى جانب معاملة الكادر بشفافية. و على مستوى فرق التدقيق، إعتبرت أجهزة الرقابة ان إشراف و رقابة الادارة المستمرين هما إجرائين أساسيين في الرقابة على الجودة كما انها قد وضعت وثائق منهجية التدقيق لدعم المدققين في تنفيذ عمليات تدقيق ذات جودة عالية.

كما أقرت أجهزة الرقابة العليا بأهمية الاطراف الخارجية الرئيسية – مثل البرلمانات، و المؤسسات الخاضعة للتدقيق، ووسائل الاعلام، و الجمهور، و المؤسسات المتخصصة – في قياس جودة التدقيق باستقلال. و هنالك لدى اجهزة الرقابة العليا العديد من الاجراءات المعتمدة لمراقبة نواتج نشاطاتها التدقيقية و لإستقاء المعطيات الواردة من الاطراف الخارجية. على سبيل المثال، تتابع معظم اجهزة الرقابة العليا مدى تطبيق توصياتها التدقيقية. كما ان معظم هذه الاجهزة تسعى الى تطوير و تحسين انظمة إدارة جودة التدقيق باستمرار من خلال القيام بمراجعات نوعية خارجية و داخلية لما بعد التدقيق. كما تجري بعض الاجهزة تقييماً ذاتياً.

و إعتماداً على هذه الاستنتاجات، خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- ان اجهزة الرقابة العليا مدعوة الى تعزيز القيادة من خلال بيانات المهام و الرؤى، و اطار عمل القيمة، وقانون أخلاقيات المهنة، و الخطط الاستراتيجية و التشغيلية الصادرة عن المؤسسة. كما ان الاجهزة قد ترغب في دراسة تطوير مؤشرات الاداء.

- على أجهزة الرقابة العليا أن تإخذ بنظر الاعتبار وضع هدف لتقييم و تحسين أنظمة إدارة جودة التدقيق العائدة لها على الدوام.
- أجهزة الرقابة العليا مدعوة الى بذل مزيد من الجهود لدعم كوادرها بغرض تحقيق معايير جودة عالية.
- كما إن على أجهزة الرقابة العليا دراسة تقوية الصلات مع أصحاب المصالح الرئيسيين، بضمنهم البرلمان و لجانه، و المؤسسات الخاضعة للتدقيق، و الاعلام، و الجمهور، و المؤسسات المتخصصة.
- لأجهزة الرقابة العليا أن تنتفع من المراجعات التي يجريها الخبراء الخارجيون، بضمنها مراجعة النظير. كما أن أجهزة الرقابة العليا قد تنظر في تأسيس وحدة تنظيمية مستقلة مكرسة لقضايا الجودة.

كما دعم المؤتمر وضع دليل الممارسات الجيدة في جودة التدقيق، ومن المزمع كتابة مسودته في 2009.

أكد المؤتمر على نقاشات موسعة لموضوعاته الثلاث

الموضوع الثاني: تدقيق البرامج الاجتماعية في التربية

تولى جهاز الرقابة البرتغالي مسؤولية هذا الموضوع مدعوماً من أجهزة الرقابة العليا في كل من أستونيا، و فرنسا، و بولندا، و السويد، و أوكرانيا. ركزت معظم عمليات التدقيق التي بلغ عددها 109 عملية تدقيق أجرتها أجهزة الرقابة العليا المنضوية في الاوروساي من 2004 و لغاية 2006، على الاجراءات المالية و مراجعات تطبيق السياسة، مع التركيز على التعليم العالي. و كانت توصيات أجهزة الرقابة العليا المستندة الى عمليات التدقيق هذه موجهة نحو تغيير القوانين و الانظمة علاوة على نشر الممارسات الجيدة. و تخطط أجهزة الرقابة العليا لمواصلة العمل على قضايا التعليم، من خلال 93 عملية تدقيق مزمعة للأعوام 2007 - 2009.

و أوصى المؤتمر بأن تأخذ عمليات تدقيق التربية بالحسبان الحجم النسبي للانفاقات العامة عند إختيارها لمواضيع التدقيق. و تمخض مسح أجرته أجهزة الرقابة العليا لصالح المؤتمر، عن ظهور عدة مواضيع تتصف بكونها مجالات تركيز مهمة:

- العوائق أمام الحصول على تربية عالية الجودة في رياض الاطفال، مثل موقع مقدم الخدمة، و قابلية الاهل على دفع التكاليف، و نوعية الخدمات.
- نوعية و فاعلية التربية أبتداءاً من رياض الاطفال وصولا الى آخر مراحل التعليم الثانوي، في رفع الانجاز التربوي و تقليل معدلات تسرب الطلاب في سن 12 – 15 عام.
- نوعية برامج التعليم المهني و مدى تلبية هذه البرامج لحاجات سوق العمل و متطلبات التعليم العالي.
- المبادرات التعليمية المصممة لشرائح ثانوية معينة من السكان، على وجه الخصوص الاشخاص المعاقين، و العاطلين عن العمل، و السجناء.
- نوعية التعليم على مستوى الجامعات، بضمنه المساعدة الادارية و المالية.

و قد أوصى المؤتمر بأن تدرس أجهزة الرقابة العليا عمليات التدقيق على كلا المستويين الاقليمي و الوطني و إقترح أن إجراء عمليات تدقيق مشتركة أو متوازية تشترك فيها مجموعة من أجهزة الرقابة العليا ستكون نافعة. و سلطت توصيات المؤتمر الضوء على مجالات المخاطر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند انتقاء مواضيع التدقيق، وأساليب التدقيق الممكنة، إستراتيجيات تقديم التقارير و المراقبة بعد التدقيق. و على سبيل المثال، أشارت توصيات أساليب التدقيق الى أن على أجهزة الرقابة العليا تطوير مؤشرات أداء قابلة للقياس و المقارنة لتقييم الفاعلية. كما أشارت التوصيات الى أن إرساء عملية مراقبة نظامية لمرحلة ما بعد التدقيق ستؤدي الى تطبيق نسبة أكبر من التوصيات.

الموضوع الثالث: تدقيق البرامج الاجتماعية الخاصة بالزج المهني للاشخاص المعاقين

تولى جهاز الرقابة العالي في المملكة المتحدة مسؤولية هذا الموضوع مدعوماً بأجهزة الرقابة العليا في كل من استونيا، و آيسلندا، و بولندا، و السويد، و سويسرا. خرج المؤتمر بسلسلة من التوصيات بشأن هذا الموضوع إنطلاقاً من أوراق و عروض تزخر بالمعلومات. و أُجملت القضايا المطروحة و التوصيات في المقالة المعنونة "تدقيق البرامج الاجتماعية الخاصة بالزج المهني للأشخاص المعاقين" الموجودة في الصفحات 14 – 18 من عدد المجلة هذا.

مجموعات عمل الاوروساي

أدلى ممثلون من لجنة الاوروساي للتدريب (التي تتولى رئاستها فرنسا و إسبانيا مناصفة) بتقرير حول نشاطات اللجنة على مدى السنوات الثلاث المنصرمة و لخصوا استراتيجيتها التدريبية. و قد أقر المؤتمر التقارير و تبنى استراتيجية تدريب عامة للفترة من 2008 الى 2011.

كما أقر المؤتمر تقارير و حلول قدمتها مجموعة عمل الاوروساي الخاصة بالتدقيق البيئي (ترأسها بولندا)، و مجموعة العمل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات (ترأسها هولندا)، و مجموعة العمل الخاصة بالتدقيق الاعانات الضريبية المنسق (ترأسها ألمانيا)، و مجموعة البحث الخاصة بتقييس كلفة و أداء ادارة الضرائب (ترأسها المملكة المتحدة).

كما تبنى المؤتمر مقترح جهاز الرقابة الاوكراني بتشكيل مجموعة عمل مستقلة من الاوروساي بإسم المجموعة الفرعية الخاصة بتدقيق الكوارث الطبيعية و التي يتسبب بها الانسان: إزالة التبعات و النفايات المشعة. و قد قدم هذا المقترح ممثلو اسبانيا و أوكرانيا.

أعمال خرى

أقر المؤتمر مواعيد المؤتمرات مع المؤسسات النظيرة – المؤتمر السادس للاوروساي و أجهزة الرقابة العليا في أمريكا اللاتينية (OLACEFS) المزمع عقده في فنزويلا 2009، و مؤتمر الاوروساي-الارابوساي الذي سيعقد في فرنسا 2009.

و ناقش ممثلون من مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) التي ترأسها النرويج، النشاطات التعاونية في المنطقة. ففي السنة الماضية، أجرت المبادرة تحولا استراتيجياً من التدريب الصفي الى تركيز أوسع على التدريب لغرض التأثير. حيث تتضمن مبادرة تنمية الانتوساي الدعم المؤسساتي لأجهزة الرقابة العليا اضافة الى تعزيز التنمية المهنية لكوادر أجهزة الرقابة العليا.

و وافق المؤتمر بالاجماع على عرض جهاز الرقابة البرتغالي لإستضافة المؤتمر الثامن للأوروساي في لشبونة 2010. و استمتع الحاضرون بعرض فيلم عن هذا البلد الجميل، و خلال حفل الاختتام دُعي الحضور الى حفلة عزف منفرد لعازف البيانو البولندي يواكيم منسل، الذي عزف مقطوعات من تأليف الموسيقار شوبان اضافة الى مقطوعات من تأليفه.

لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الالكتروني الخاص بالمؤتمر: www.eurosai2008.pl .

أضواء على الخطة الاستراتيجية

بقلم كرستين أستروب، مدير التخطيط الاستراتيجي في الانتوساي

أعرب مجلس إدارة الانتوساي عن إرتياحه لخطة الانتوساي الاستراتيجية الحالية و أوصى بتحديثها بما يناسب الفترة من 2011 – 2016 بدلا عن وضع خطة استراتيجية جديدة لتلك الفترة. و ستبقى مهمة و رؤية و أهداف الانتوساي على ما هي عليه في الخطة الحالية. لذا، في نوفمبر 2007، شكلت لجنة المالية و الادارة فريق عمل برئاسة جهاز الرقابة في الولايات المتحدة لتحديث الخطة. و يعتمد فريق العمل على مسؤولي الأهداف الاربعة للانتوساي في أن يتولوا زمام المبادرة في تحديث الاستراتيجيات (النشاطات و البرامج) ضمن المجال المحدد لكل منهم. لذا فأن مسؤولي الاهداف مدعوون الى الاتصال بلجانهم الثانوية لكي تساهم و تعمل مع التشكيلات الاخرى ذات الصلة.

وسيسبق تقديم الخطة المحدثة الى مؤتمر الانتوساي المزمع عقده 2010 في جنوب أفريقيا، تعميم مسودة أولى على أعضاء الانتوساي بداية 2009 لغرض مراجعتها و التعليق عليها. و يتماشى هذا المنهج مع كل من العملية المطورة التي أقرها مؤتمر الانتوساي الذي انعقد عام 2007 في المكسيك و مع الحاجة لإشراك جميع أجهزة الرقابة العليا في هذه العملية.

كرستين أستروب

و من خلال الجهود المتضافرة للعديد من الاشخاص، أصبحت الانتوساي الان في موقع يؤهلها لجني ثمار أهدافها الاستراتيجية. فمعظم الاستراتيجيات الواقعة ضمن الاهداف التشغيلية الثلاث و هدف مؤسساتي واحد هي الآن قيد المعالجة، و هنالك تقدم جرى إحرازه.

و لكن ما هي حاجة الانتوساي الى خطة أستراتيجية؟ جرت مناقشة هذا الموضوع مطولا منذ أتخاذ القرار بوضع خطة

استراتيجية في عام 2001. و مع وجود العديد من الطرق لتفسير الحاجة الى الخطة، إلا إنني أرغب بإستخدام تشبيه أجهزة الرقابة العليا بمتسلقي الجبال. حيث ان كل جهاز رقابة يرغب بالوصول الى القمة، و لكن لدينا عدة طرق للتسلق – فالبعض عليهم تسلق صخور شديدة الانحدار، و آخرون عليهم مواجهة الشلالات، فيما على الآخرين مواجهة عواصف ثلجية. علاوة على ذلك تسلقت أجهزة الرقابة العليا ارتفاعات مختلفة من هذا الجبل، و بالتالي يمكن لأولئك الذين هم في الاعلى ان يساعدوا من هم دونهم من خلال مدهم بالمعلومات حول الطريق الذي يمتد أمامهم و عن أفضل الوسائل للتغلب على العوائق و الصعوبات التي تنتظرهم. و لا يهم إن كانت بعض هذه الاجهزة تتسلق على نحو أسرع من غيرها، بل المهم أن لا يتخلف أحد عن الركب. فنحن نسعى الى مناغمة جهودنا و الالتقاء من حين لآخر لإبداء النصح و تلقي المعلومات المفيدة؛ كما أننا احياناً نساعد في حمل أعباء بعضنا للآخر. فأولئك الذين لديهم مؤناً كثيرة لهذه الرحلة قد يتقاسمونها مع اولئك الذين ليس لديهم مؤناً قليلة. و مثلما يحدث عادة أثناء تسلق المرتفعات، فان اولئك الذين يظنون انهم على وشك الوصول الى القمة يكتشفون ان هذا محض وهم – فما يزال هنالك مرتفع آخر عليهم تسلقه.

و هنا يأتي دور الخطة الاستراتيجية. حيث انها ترسم خطة لأحتياجات الافراد و الارض و تصف الممارسات و الاجراءات الامثل؛ عموماً، تساعدنا الخطة الاستراتيجية في التفكير مسبقاً لإيجاد الحلول من خلال الجهود المتبادلة. و هكذا، نسير وئيداً على نحو متزامن و نستعد للخطوات القادمة، مع البقاء متواصلين على طول الطريق. و في أية مؤسسة، تكون خطط تحسين الاداء مهمة سرمدية، حيث ان هنالك دائماً و أبدا تحديات جديدة يجب التغلب عليها. و من المفيد جداً لنا ان نتشاور مع الآخرين لمواجهة هكذا مواقف مماثلة.

فعلينا أن نتذكر أن الانتوساي هي منظمة عالمية المدى، ما يعني أننا مختلفون جداً منذ البداية. و على الرغم من أن الانتوساي أقرت خمسة لغات رسمية، إلا أن لدينا تنوع أكثر من هذا بكثير من ناحية اللغات و الثقافات. فالعديد منّا يتوجب عليهم العمل مستخدمين لغة غير لغتهم الام، و هذا أمر يضاف أيضاً الى صعوبات العمل معاً بلا شك. و في الحقيقة، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يستلزمه التوصل الى اجماع من جهد بسبب هذا التنوع الواسع، نجد أن مدى التعاون تحت مظلة الانتوساي أمرٌ مذهل. فالعمل المشترك كما هو حاصل في المجموعات المتخصصة – سواء كانت لجنة، أم مجموعة عاملة، أم فريق عمل ضمن أحد أهداف الانتوساي الاربع – أثبت كونه أسلوباً رصيناً يحقق نتائج عظيمة، و يناغم طرق تفكيرنا، و تقاسمنا للمعارف.

و الامر الآخر الذي أرغب بالتطرق اليه هو فريق العمل الخاص بالتمويل من المانحين، الذي أنشأته اللجنة المالية و الادارية بهدف تمهيد أسس تعاون أفضل بين الانتوساي و مجتمع المانحين. و هذا مشروع مثير و ضروري أُنشئ لغرض تحقيق العديد من الغايات ضمن الاهداف الاستراتيجية الاربع. و كان إجتماع فريق العمل في مدينة بيرن في يونيو، و الذي تضمن ممثلين من الاهداف الاربع للانتوساي، خطوة أولى على طريق تيسير التعاون مع المانحين. (راجع التقرير الخاص بهذا الاجتماع في باب "من داخل الانتوساي" في هذا العدد. و نحن متفائلون بأن هذا التعاون سيمنحنا التمويل الذي نحتاجه للتطور قدماً، و للتقاسم المعرفي، و لتحسين الاداء، و بالتالي يساعدنا في ضمان خضوع الحكومات في كل أصقاع الارض للمحاسبة. و كجزء من إلتزامكم بمهمة و رؤيا الانتوساي، أنتهز الفرصة لتشجيعكم على متابعة هذا العمل و النظر في فرص التحسين التي يمكن لهذا التعاون ان يرعاها في بلدانكم و مناطقكم. و سأتحدث في عدد أكتوبر القادم

من هذه المجلة، عن التعاون مع المنظمات الاخرى المصدرة للمعايير، وخصوصاً معهد المدققين الداخليين (IIA). و في يوليو 2008، سيلتقي الامين العام للانتوساي، د. جوزيف موسر، مع اللجنة التنفيذية في الـ IIA و يقدم عرضاً في سان فرانسيسكو لمجلس إدارة معهد IIA.

أرجو ان لا تترددوا في الاتصال بي على العنوان astrup@rechnungshof.gv.at إن كان لديكم أي تعليقات أو رغبتم في تقديم تعقيبات على هذه القضايا المتعلقة بتطبيق خطة الانتوساي الاستراتيجية.

INSIDE INTOSAI
من داخل الانتوساي

فريق عمل تمويل المانحين يلتقي مجتمع المانحين

التقى فريق عمل تمويل المانحين التابع للجنة المالية و الادارية بالمانحين الدوليين و الثنائيين في بيرن، سويسرا بتاريخ 20/ يونيو /2008 لمناقشة استراتيجيات تعزيز بناء القدرة في اجهزة الرقابة العليا. و قد مثل الانتوساي كل من جهاز الرقابة المكسيكي (رئيس مجلس الادارة) و جهاز الرقابة السعودي (نائب رئيس مجلس الادارة و رئيس اللجنة المالية و الادارية) و جهاز الرقابة الامريكي (رئيس فريق عمل تمويل المانحين) يشمل فريق العمل الدنمارك و المغرب و النرويج و الهند و المملكة المتحدة و امين عام الانتوساي .و قد مثل مجتمع المانحين كل من البنك الدولي و الاتحاد الاوروبي و بنك التنمية للقارتين الأميركيتين ووكالات الغوث الوطنية البلجيكية و الكندية و الايرلندية و الهولندية و النرويجية و السويسرية و البريطانية.

في الصورة يظهر ممثلو انتوساي في اجتماع بيرن و هم من اليسار الى اليمين : ارتورو غونزاليس دي اراغون (المكسيك) و اسامة فقيه (السعودية) و جين دودارو (الولايات المتحدة)

مثلت ورقة نقاش الانتوساي - التي حملت العنوان الآتي " العمل معا من اجل تطوير مكافحة الفساد و تعزيز الشفافية و تحسين الأداء و ضمان المساءلة المحاسبية :تعمل الانتوساي و البنك الدولي و مجتمع المانحين معا على تعزيز قدرات أجهزة الرقابة العليا"- أساس المناقشات.قام كل من المدقق العام المكسيكي و السعودي و الامريكي بتقديم موقف وورقة نقاش الانتوساي .اكد العرض على القيم الجوهرية للانتوساي ممثلة بالاستقلال و الاكتفاء و التزامها الكبير بتعزيز الادارة الجيدة و تنمية المساءلة المحاسبية

و الشفافية و محاربة الفساد و التقليد المتبع منذ امد بعيد و الذي يقضي بمساعدة اجهزة الرقابة العليا لبعضها البعض (ممثلا بشعارها " التجارب المشتركة تعود على الجميع بالنفع ").

ايد المانحون عرض الانتوساي و رحبوا بمبادرتها .و اشاروا الى انها تتوافق مع سياساتهم و برامجهم الخاصة بمكافحة الفساد و تحسين الادارة و المساءلة المحاسبية و الشفافية. اما عن الخطوة التالية فقد اتفق المانحون على اعداد اجابة خطية على ورقة الانتوساي بصيغة "خريطة طريق نحو صندوق ائتمان متعدد المانحين". ستبين ورقة المانحين مواصفات الشراكة المقترحة بين الانتوساي و المانحين و التي تشمل إدارة و آليات صندوق الائتمان و غيرها من الأمور ذات الصلة. سيتم إعداد مسودة بهذه الورقة لتقوم الانتوساي بمراجعتها بحلول أغسطس 2008 و ستوفر أساسا لاجتماع متابعة للانتوساي و المانحين و الذي سيعقد في لندن في أكتوبر 2008. وفقا لهذا الجدول الزمني سيتوفر مقترح رسمي ليتدارسه مجلس ادارة الانتوساي في اجتماعه الذي يعقد في فيينا في نوفمبر 2008.
سيتولى فريق عمل المانحين المكون من البنك الدولي و وكالة التنمية الدولية الكندية و دائرة التنمية الدولية البريطانية الدور الأساسي في وضع مسودة ورقة المانحين و سيتشاور مع رؤساء اللجنة المالية و الإدارية للانتوساي و فريق عمل تمويل المانحين.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بفريق العمل على البريد الالكتروني الاتي:
. drachd@gao.gov

مجموعة العمل الخاصة بمكافحة غسيل الأموال و الفساد

في تشرين الثاني 2007 حولت الانتوساي فريق عمل مكافحة غسيل الاموال الدولي الى مجموعة عمل دائمة و وسعت نطاقها لتشمل نشاطات مكافحة الفساد. في مطلع مارس 2008 عقدت مجموعة العمل اجتماعها الاول في ليما – البيرو (موطن رئيسها الدكتور جينارو ماتوت) و قامت بوضع خطة مقترحة لتوجيه عملها من 2008 و حتى 2011 .تتضمن الخطة اربعة اهداف رئيسية و كما يلي:

- تعزيز التعاون و الدعم ضمن اجهزة الرقابة العليا الاعضاء لمساعدتهم في منع و رصد غسيل الاموال و الفساد و تسهيل تبادل المعلومات ووضع نماذج و ادلة لتستخدم من قبلها .تتضمن النشاطات خلق منتدى افتراضي لتبادل وجهات النظر و الافكار و لطرح الاسئلة و الاجوبة .
- تعزيز التعاون بين الانتوساي و المنظمات الدولية التي تشارك في مكافحة الفساد و غسيل الاموال .تتضمن النشاطات تحديد و تطوير سبل الاتصال و التعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين لمجموعة العمل.
- تحديد انظمة و سياسات و استراتيجيات و برامج البلد التي بإمكان أجهزة الرقابة العليا استخدامها لرصد و منع الفساد و غسيل الاموال.تتضمن النشاطات ما يلي: (1) تطبيق استبيان حول نشاطات و برامج و استراتيجيات و سياسات اجهزة الرقابة العليا

لمحاربة غسيل الاموال و الفساد و (2) جمع الانظمة و الخلفية القانونية في هذه المجالات من اجهزة الرقابة العليا.

- تحديد برامج التدريب المناسبة في مجال غسيل الاموال و الفساد. تتضمن النشاطات انجاز لائحة ببرامج التدريب و الشهادات في مجال رصد و مكافحة غسيل الاموال و الفساد و نشرها على الموقع الالكتروني لمجموعة العمل .

حدد الاجتماع القادم لمجموعة العمل في اواخر يوليو 2008 في القاهرة – مصر.

للمزيد من المعلومات تفضل بزيارة الموقع الالكتروني الخاص بمجموعة العمل:
www.contraloria.gob.peltask_forcelindex.htm.

IDI UPDATE

مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي

مستجدات مبادرة الأسوساي للتنمية تبقيك على إطلاع بآخر التطورات في عمل وبرامج مبادرة الأسوساي للتنمية ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات حول مبادرة الأسوساي للتنمية وللتواصل مع آخر إصدارات المجلة ، أنظر موقع مبادرة الأسوساي للتنمية على شبكة الإنترنيت:

www.idi.no

مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) / تطوير اجهزة الرقابة العليا الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية (AFROSAI – E) لنماذج ملفات التدقيق

خلال سنة 2007 قامت الـ IDI و الـ AFROSI (مجموعة العمل الاقليمية لاجهزة الرقابة العليا الأفريقية الناطقة باللغة الانكليزية) بوضع كتيب خاص بمراجعات ضمان الجودة الاقليمية و تلك الخاصة بـ SAI لعمليات التدقيق النظامي و تدقيق الاداء. في مستهل أبريل 2008 اجتمع فريق يتألف من خمسة خبراء تدقيق نظامي إقليميين و خبير خارجي و كادرIDI في جنوب افريقيا لحضور ورشة عمل تستمر اسبوعا واحدا لوضع نموذجين لملفات التدقيق في مجال التدقيق النظامي. طورت هذه الملفات وفقا لاحدث معايير التدقيق و ستعطى لجميع اجهزة الرقابة العليا في المنطقة لمساعدتهم في تحسين نوعية عمليات التدقيق النظامي الخاصة بهم.

IDI/ برنامج تقييم حاجات الارابوساي

تتولى الـ IDI و الـ ARABOSI ادارة برنامج تقييم حاجات لثمانية عشر جهاز رقابة عليا اقليمي لتقييم حاجاتهم في مجال بناء القدرة و تطوير قدراتهم في مجال تقييم حاجاتهم و تحديد برامج التعاون المستقبلية . بسبب الاهتمام الشديد بهذا البرنامج تم تقسيم اجهزة الرقابة العليا المشاركة الى مجموعتين .

حضرت فرق من المجموعة الاولى من اجهزة الرقابة العليا ورشة عمل تستمر اسبوعين في المغرب في شباط 2008 حول تقييم الحاجات حيث تلقت تدريبا في مجال تقييم الحاجات باستخدام اطار عمل وادوات تقييم الحاجات العالمي و التي وضعتها IDI و تم تعديلها لتلائم بيئة ARABOSAI. في نهاية يونيو و بداية يوليو 2008 اجتمعت الفرق لاسبوع واحد في ليبيا لمراجعة عمليات تقييم الحاجات التي نفذت بعد ورشة العمل التي اجريت في فبراير. حضرت مجموعة العمل الثانية من اجهزة الرقابة العليا ورشة عمل حول تقييم الحاجات في تونس في أبريل 2008 و تعمل حاليا على اعداد تقييم الحاجات التي ستقوم بتقديمها في اجتماعها الخاص بالمراجعة لاحقا هذه السنة.

ورشة عمل وضع كتيب التخطيط الاستراتيجي العالمي

التقى فريق من المختصين من IDI و AFROSAI-E و اجهزة الرقابة العليا الكاريبية CAROSAI و اجهزة الرقابة العليا من امريكا اللاتينية OLACEFS و ARABOSAI في اوسلو لمدة اسبوع في مايو 2008 لكتابة كتيب تخطيط استراتيجي يوفر دليلا لكل من اجهزة الرقابة العليا بشكل منفرد و اقاليم الانتوساي. يتخذ هذا الكتيب من النموذج الذي استخدمته IDI و التجارب التي اكتسبتها عبر برامج التخطيط الاستراتيجي التي اعطيت لعشر اقطار ضمن الـ AFROSAI-E و الـ CAROSAI في السنوات الاخيرة اساسا له.

ورشة عمل التقويم الخاصة بـ AFROSAI – E /IDI

استخدمت AFROSAI-E اطار تعزيز مؤسساتي لتقييم حاجات و مستوى تطور اجهزة الرقابة العليا الاقليمية . بعد الاختبار التجريبي لنموذج و ادوات تقييم الحاجات في المنطقة وجد ان هنالك حاجة ملموسة لمراجعة الاطار و تعديل النموذج و الادوات وفقا للدروس المستخلصة .لتلبية هذه الحاجات اجتمع فريق يتألف من خمسة خبراء اقليميين و شخصان يعملان ضمن سكرتارية AFROSAI-E و ممثلون من الشركاء المؤسساتيين و كادر IDI لمدة سبعة ايام في اوسلو في ايار 2008. كانت نتيجة هذا الاجتماع هو الخروج بنموذج مستند على النتائج سيستخدمه IDI و AFROSAI-E لجميع النشاطات اللاحقة في المنطقة.

برنامج تقييم حاجات IDI/ OLACEFS

سينفذ كل من IDI و OLACEFS هذا العام برنامج تقييم حاجات لتحديد حاجات بناء القدرة في OLACEFS و تنمية القدرة الاقليمية لتنفيذ تقييم للحاجات من خلال تدريب مجموعة من كادر اجهزة الرقابة العليا حول منهجية و تقنيات تقييم الحاجات. اجتمع ممثلون عن سكرتارية لجنة التدريب الاقليمية (البيرو) و كادر IDI في اوسلو لمدة 3 ايام في أبريل 2008 للتخطيط للبرامج القادمة و الاتفاق على الخطوات القادمة. في يونيو عقد اجتماع اولي مدته اسبوعان في ليما –البيرو لتكييف ادوات IDI و إطاره مع ظروف OLACEFS و تصميم ورشة عمل مدتها اسبوعين حول تقييم الحاجات الذي سيقدم في وقت لاحق هذه السنة لفرق من اجهزة رقابة عليا مختارة.

IDI /ASOSAI يدمجان البرامج التعليمية لتدريب المدربين

استجابة لطلب مستعجل من الاسوساي يتعلق بمجموعة جديدة من مختصي التدريب المجازين في IDI تقوم IDI بتجربة التعليم الالكتروني المدمج و التدريب المباشر في تقديم ثالث لهذا البرنامج في الاسوساي. يخضع جميع المشاركين لمرحلة تحضيرية مستندة على شبكة الانترنت قبل حضور ورشة عمل تصميم و تنمية الدورات لاحقا هذه السنة. أُجريت عملية اختيار مستندة على شبكة الانترنت في يونيو 2008 لاختيار المشاركين من اجهزة الرقابة العليا موضوع هذا البرنامج.

إرتباط IDI بمجتمع الانتوساي

ضمن جهوده المستمرة للتعاون مع شركاء في مجتمع الانتوساي حضر ممثلوا IDI و اعدوا تقارير في الاجتماعات التالية: اجتماع SPASAI (جزر كوك) و مؤتمر الادارة المالية العامة الاقليمية الكاريبية (St. Lucia) و اجتماع حاملي الاسهم المالي في AFROSAI (تونس) و اجتماع لجنة التوجيه الخاص بمجموعة عمل انتوساي حول التدقيق البيئي (استونيا) و اجتماع مجموعة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (اليابان) و اجتماع اللجنة الفرعية الخاصة بتدقيق الاداء (البرازيل) و اجتماع EUROSAI السابع (بولندا) و اجتماع انتوساي و غيرها من مؤسسات المانحين حول التمويل الخارجي لنشاطات التنمية (سويسرا).

الاتصال بـ IDI

لمناقشة أي من القضايا التي طرحت في هذه الطبعة من مستجدات IDI الرجاء الاتصال بـIDI :

بريد ألكتروني: idi@idi.no

موقع ألكتروني: www.idi.no

مفكرة الانتوساي 2008 - 2009

يوليو	أغسطس	سبتمبر
2-1 اجتماع مجموعة العمل الخاص بالمساءلة المحاسبية و تدقيق الغوث الخاص بالكوارث ، لوكسمبورغ 9-7 المؤتمر العشرون للمدققين العامين التابعين لدول الكومنولث ، برمودا		
أكتوبر	**نوفمبر**	**ديسمبر**
23-21 اجتماع لجنة التوجيه التابعة للجنة المعايير المهنية ، بكين- الصين 29 اجتماع لجنة التوجيه التابعة للجنة بناء القدرة ، الرباط – المغرب **TBD** اجتماع الجمعية العمومية للافروساي الحادي عشر ، جنوب افريقيا	11 اجتماع حول التعاون بين الامم المتحدة و الانتوساي ،فيينا - النمسا 12 اجتماع فريق عمل استراتيجية الاتصالات التابع للانتوساي ، فيينا – النمسا 14-13 اجتماع مجلس ادارة الانتوساي الثامن و الخمسون ،فيينا – النمسا	
2009		
يناير	**فبراير**	**مارس**
29-25 اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالتدقيق البيئي ، الدوحة – قطر	13-11 ندوة الانتوساي العشرون ، فيينا – النمسا	19-17 اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالخصخصة و التنظيم الاقتصادي و الشراكة العامة – الخاصة، موسكو – روسيا الاتحادية

ملاحظة المحرر: نشر هذا التقويم دعما لاستراتيجية الاتصالات الخاصة بالانتوساي و كوسيلة لمساعدة اعضاء الانتوساي في تخطيط و تنسيق جداول الاعمال .ستتضمن هذه المجلة احداث ضمن الانتوساي و الاحداث الاقليمية مثل المؤتمرات و اجتماع الجمعية العمومية و لقاءات المجلس .بسبب محدودية المساحة لم يتم اضافة دورات التدريب العديدة و الاجتماعات المهنية الاخرى التي قدمتها الاقاليم .للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالسكرتير الخاص بكل مجموعة عمل إقليمية.

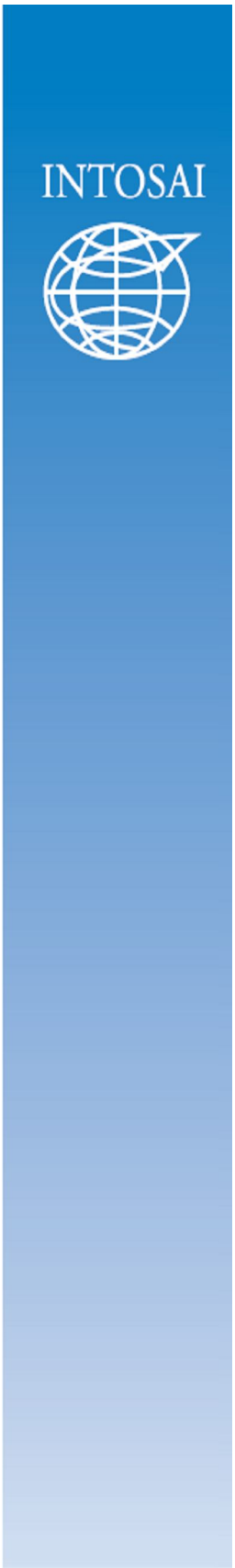
INTOSAI